جامعة آل البيـت
كلية القتصاد والعلوم الإدارية
قســـم الاقتصـــاد

الانفتاح التجاري والتضخم أدلة من الأردن

Trade Openness and Inflation Evidences From Jordan

إعداد:

انس حامد سالم المومني

إشراف:

الأستاذ الدكـتور حســـين الـــزيود

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات المال والأعمال
عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الثاني ٢٠١٨/٢٠١٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التفويض

أنا انس حامد سالم المومني، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: انس حامد سالم المومني　　الرقم الجامعي: ١٤٢٠٥٠٧٠٠٧

التخصص: اقتصاديات المال والأعمال　　الكلية: الاقتصاد والعلوم الإدارية

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

"الانفتاح التجاري والتضخم أدلة من الأردن"

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: .....

التاريخ: /٢٠١٨/٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

الانفتاح التجاري والتضخم أدلة من الأردن

Trade Openness and Inflation Evidence From Jordan

وأجيزت بتاريخ: / /2018

إعداد

انس حامد سالم المومني

إشـــراف

الأستاذ الدكتور حســـين الـــزيود

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الأستاذ الدكتور حســـين الـزيـــود	مشرفا ورئيساً	.....
الأستاذ الدكتور إبراهيم البطايـــــنة	عضواً	.....
الدكتـــــور علـــي القضـــــاة	عضواً	.....
الدكتـــــــور إبراهيم الطاهـات	عضواً خارجياً	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهـــــداء

إلى من كان خلقة القران الكريم سيدنا وحبيبنا محمد صلى الله علية وسلم

إلى روح أبي رحمه الله وجعل الجنة مثواه .....

إلى أمي حفظها الله وأطال في عمرها .....

إلى زوجتي وكل أفراد عائلتي .....

إلى جميع الأصدقاء والزملاء .....

إلى حذيفه وليد المومني .....

لهم مني كل الاحترام والمحبة والتقدير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكـــر والـتـــقـديـــر

الحمد والشكر لله تعالى على توفيقه لإتمام هذا العمل المتواضع، وأتقدم بالشكر الجزيل وفائق الاحترام إلى الأستاذ الدكتور حسين الزيود على ما قدمه لي من نصائح وتوجيهات.

كما أتقدم بشكر الجزيل إلى الأساتذة الأجلاءأعضاء لجنة المناقشة، وإلى أعضاء هيئة التدريس في كلية المال والأعمال في جامعة آل البيت، وإلى الأخ والصديق الأستاذ عبدالقادر الطراونة والأستاذ على العساف والأخ محمد عليمات والأخ مراد بني حمد... لهم جزيل الشكر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

التفويض ..... ب
الإهـــــداء ..... هـ
الشكـــر والـتـــقـديـــر ..... و
فهرس المحتويات ..... ز
قائمة الجداول..... ط
الملخص باللغة العربية ..... ي
ABSTRACT..... ك
الفصل الأول :الإطار العام والدراسات السابقة ١
المقدمة :..... ١
أهداف الدراسة : ٢
أهمية الدراسة : ٣
مشكلة الدراسة :..... ٣
فرضيات الدراسة : ٣
الدراسات السابقة..... ٤
الفصل الثاني :الانفتاح التجاري ٨
مفهوم العولمة :..... ٨
العولمة الاقتصادية :..... ٩
الانفتاح التجاري :..... ١٠
نظريات التجارة الخارجية :..... ١١
الاتفاقيات التجارية الدولية :..... ١٧
* اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية : ١٨
* اتفاقية التجارة الحرة مع دول رابطة لافتا : ١٩
* اتفاقية التجارة الحرة مع سنغافورة : ٢٠
* اتفاقية التجارة الحرة مع كندا :..... ٢٠
* اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا :..... ٢١
* اتفاقية إقامة منطقة التبادل التجاري الحر بين الدول العربية المتوسطة (أغادير) : ٢١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث :التضخـــــــم ٢٤
تمهيد:- ٢٤
مفهوم التضخم : ٢٤
نظريات التضخم : ٢٤
أنواع التضخم : ٢٦
أسباب التضخم : ٢٧
الفصل الرابع : التحليل الوصفي ٣١
الانفتاح التجاري : ٣١
التضخم : ٣٣
الفصل الخامس : منهجية الدراسة واختبار الفرضيات والنتائج والتوصيات ٣٦
منهجية الدراسة : ٣٦
مصادر جمع البيانات : ٣٦
الاختبارات المستخدمة : ٣٦
نموذج الدراسة : ٤١
فرضيات الدراسة : ٤٦
النتائج : ٤٨
التوصيات ٥٠
قائمة المراجع ٥١
أولاً- المراجع العربية: ٥١
ثانياً- المراجع الأجنبية: ٥٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

جدول (١) معدل نمو الانفتاح التجاري للفترة (١٩٨٠-٢٠١٦)	٤٧
جدول (٢) معدلات التضخم السنوي للفترة (١٩٨٠-٢٠١٦)	٤٩
جدول (٣) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة(١٩٨٠-٢٠١٦)	٥٠
جدول (٤) اختبار فيليبس بيرن (PP) واختبار ديكي فولر المطور(ADF)	٥٩
جدول (٥) نتائج اختبار سكون البواقي	٥٩
جدول (٦) اختبار التكامل المشترك	٦٠
جدول (٧) نتائج العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة (Granger Causality)	٦١
جدول (٨) نتيجة اختبار (Jarque-Bera) حول اتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي	٦٢
جدول (٩) نتائج اختبار الارتباط الذاتي	٦٣
جدول (١٠) نتائج اختبار تجانس التباين	٦٣
جدول (١١) نتائج اختبار الارتباط بين المتغيرات المستقلة	٦٤
جدول (١٢) نتائج تحليل الانحدار المتعدد	٦٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانفتاح التجاري والتضخم أدلة من الأردن

إعداد:
انس حامد سالم المومني

إشراف:
الأستاذ الدكـتور حســـين الـــزيود

الملخص باللغة العربية

إن آلية الانفتاح التجاري ومعدل التضخم هي مسألة حاولت العديد من الأبحاث التحقق منها، وقد تم اكتشاف آثار سلبية وإيجابية للانفتاح على معدل التضخم من خلال تقديم أدلة من بلدان مختلفة. وتبحث هذه الدراسة في التحقق من متغيرات الانفتاح التجاري والتضخم من الفترة ١٩٨٠ إلى ٢٠١٦ باستخدام اختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك، وتشير النتائج إلى أن هناك علاقة سببية باتجاه واحد للانفتاح التجاري والنمو السكاني على التضخم، وكما تشير نتائج الانحدار إلى أنه يوجد هناك أثر للانفتاح التجاري على معدل التضخم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Trade Openness and Inflation Evidences From Jordan

Prepared by:

Anas Hamed Salem Al Momani

Supervised by:

Prof. Dr. Hussein Al-Ziuod

ABSTRACT

The mechanism of trade openness and the rate of inflation is a matter that many of the researches have tried to verify. Negative and positive effects of openness to inflation have been discovered by providing evidence from different countries. This study examines the variables of trade openness and inflation from the period 1980 to 2016 using unit root tests and joint integration. The results indicate that there is a one-way causal relationship to trade openness and population growth on inflation. As regression results suggest, Inflation rate.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول :الإطار العام والدراسات السابقة

المقدمة :

تعتبر ظاهرة التضخم من أهم المواضيع التي تشغل اهتمام الاقتصاديين والحكومات لما لها من تأثير على المجتمع والتنمية الاقتصادية، فارتفاع معدلات التضخم تشكل عقبة كبيرة وتحدي للدول النامية والمتقدمة. وتقدم النظريات الاقتصادية تفسيرات لهذه الظاهرة فالتضخم دائما هو ظاهرة نقدية، وكان التضخم أحد أهم القضايا بالنسبة لصانعي السياسات وخاصة المصارف المركزية حيث أنه يخلق حالة عدم اليقين في الاقتصاد الذي يحدث فيه نموا اقتصادياً سلبياً. فالحفاظ على النمو الاقتصادي المستقر غير التضخمي مصدر قلق اقتصادي لصانعي السياسات في جميع أنحاء العالم.

وفي معظم بلدان العالم وعلى الرغم من أن العلاقة بين الانفتاح التجاري والمخرجات تعمل كما هو متوقع، ولكنها تأخذ أشكالا مختلفة مع التضخم بسبب عدة عوامل إلا أنه لايوجد اتفاق على التفاعل بين الانفتاح التجاري والتضخم، فالتضخم يخلق تكاليف واضحة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعند ارتفاع التضخم يعود بالآثار السلبية على أي اقتصاد ويمكن أن يؤدي ذلك إلى ضعف استخدام الموارد عن طريق إجبار المعاملات والمضاربات غير الفعالة ويضعف نطاق القرارات الاقتصادية الرشيدة وتفقد الحكومات مصداقيتها(Krugman,1991). ويفترض Romer (1993) أن هناك علاقة عكسية بين التضخم والانفتاح التجاري التي يمكن تفسيرها بطريقتين الأولى أن الانفتاح التجاري يخلق ميزه تنافسية، وبالتالي يقلل من التضخم، والثانية يؤدي الانفتاح التجاري إلى التنويع مما قد يخفض التضخم الاجمالي عن طريق الحد من صدمات الأسعار.

وأظهرت التنمية في البلدان التي تعاني من أزمات اقتصادية أن الانفتاح التجاري ليس دائما مفيدا لبلد ما، فإن عجز البلد عن السيطرة على الصدمات الخارجية سيؤدي إلى تفاقم الحالة الاقتصادية للبلد

وأياً كانت العلاقة بين الانفتاح التجاري والتضخم فإن الاستقرار في متغيرات الاقتصاد الكلي وهو مفتاح لتحقيق النمو الاقتصادي، ومع تنفيذ السياسات لإزالة الحواجز التجارية وكذلك حرية السلع والخدمات بين البلدان، عن طريق إلغاء الحواجز التعريفية والضرائب فإن الانفتاح يزيد من المنافسة ويحد من التضخم، وتشير نظرية النمو الجديدة إلى أن انفتاح البلدان على التجارة العالمية يحسن التكنولوجيا المحلية وبالتالي ارتفاع الإنتاجية. وكما تؤثر التجارة الخارجية على أسعار المنتجات المحلية والخدمات وعلى الكميات المعروضة داخل الأسواق وبالتالي على مستوى الأسعار العام (الشمري، ٢٠٠٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالنسبة للأردن فقد بدأ باتباع سياسات اقتصادية ممثلة في إزالة قيود مختلفة على حركة انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والتسهيل على المستثمرين وتشجيع الاستثمار الأجنبي، نظراً لشح الموارد واعتماده على الخارج في تلبية متطلبات الحياة والطلب المتزايد على السلع والخدمات جراء الأزمات الاقتصادية والسياسية مثل اللجوء من الدول المجاورة، وكما دخل الأردن في كثير من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الدولية مثل الشراكة الأردنية الأوروبية عام ١٩٩٧ واتفاقية تبسيط قواعد المنشأ بين الأردن والاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٦ واتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠١١ واتفاقية دول رابطة لافتا عام ٢٠٠١ واتفاقية تجارة مع سنغافورة عام ٢٠٠٤ وأيضاً اتفاقية تجارة مع كندا عام ٢٠٠٩ ومع تركيا عام ٢٠٠٩ واتفاقية إقامة منطقة تبادل تجاري بين الدول العربية (أغادير) عام ٢٠٠٤. وتؤدي التجارة الخارجية عادة إلى نمو اقتصادي ومن ناحيه أخرى فإنها تخلق أيضاً التضخم. وفي هذه الدراسة سوف نبحث في موضوع الانفتاح التجاري والتضخم أهم النظريات والدراسات والتجارب التي تناولت هذا الموضوع، والاتفاقيات التجارية وانضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٠، وبالتالي فإنه من الضروري أخذ موضوع الانفتاح التجاري والتضخم بجدية والتعامل مع ظاهرة التضخم على أنها مشكلة تهدد الاقتصاد المحلي، وعلى الرغم من أن هذا الموضوع قد نوقش لفترات طويلة من نظريات وتجارب إلا أنه لم يكن هناك أي توافق في الآراء حول هذه المشكلة.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من المتغيرات محل الدراسة، الانفتاح التجاري، والنمو السكاني والناتج المحلي الإجمالي، على التضخم، ومحاولة الوصول إلى تحليل دقيق لظاهرة التضخم في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠١٦) وايضاح نقاط التكامل بين الانفتاح التجاري والتضخم لعلاج الضغوط التضخمية في الاقتصاد الأردني. تبين الأدبيات النظرية إلى أن الانفتاح التجاري يمكن أن يساعد في تخصيص الموارد واستخدامها بكفاءة من خلال ميزة نسبية تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي ومواءمة السياسات النقدية والمالية في الاقتصاد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهمية الدراسة :

تأتي أهمية الدراسة في ظل ما تشهده الأردن والمنطقة من تحديات اقتصادية وسياسية أجبرت الأردن على الدخول في تكتلات اقتصادية. وفي التسعينيات سعى الأردن إلى إحداث تغيرات اقتصادية وتوقيع اتفاقيات تجارية دولية، وقبل ذلك في عام ١٩٨٨ حيث طبق الأردن برنامج التصحيح الاقتصادي الذي طبق من قبل صندوق النقد الدولي حيث حقق البرنامج تقدم ملموس في معدلات التضخم. ولتحقيق معدل منخفض ومستدام للتضخم كان أمراً صعباً نسبياً لسياسات النقدية والمالية حيث ينتج عن هذه الظاهرة مشاكل اقتصادية واجتماعية وتفشي الفقر. ويوضح Romer (1993) أن العلاقة سلبية بين الانفتاح التجاري والتضخم على معظم اقتصاديات الدول النامية، ولم ينطبق ذلك على اقتصاديات الدول المتقدمة. وتستمد الدراسة أهميتها أيضاً من التحرير التجاري الذي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، وتأثير الانفتاح على التضخم سيكون مهما لصانعي القرار من أجل التوقع والتحقق والتخفيف من حدة التضخم.

مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة في ظاهرة التضخم التي يعاني منها جميع الدول النامية والمتقدمة على حدٍ سواء، وتشكل هذه الظاهرة عائق أمام التنمية الاقتصادية وتؤدي إلى آثار سلبية. وبالنسبة للاقتصاد الأردني والتحديات وصغر حجم الاقتصاد وقلة الموارد تبقى مشكلة تهدد الاقتصاد، وعليه، هل أن الانفتاح التجاري سوف يؤثر على التضخم ومستوى الاستقرار الاقتصادي. وبالنسبة للصدمات القادمة عبر الحدود جراء الانفتاح هل سيؤدي ذلك إلى رفع معدلات التضخم، وما مدى تأثيرها على الاقتصاد المحلي.

فرضيات الدراسة :

H_{01}: عدم وجود أثر للانفتاح التجاري على معدل التضخم.

H_1: وجود أثر للانفتاح التجاري على معدل التضخم.

H_{02}: عدم وجود أثر لمعدل النمو السكاني على معدل التضخم .

H_1: وجود أثر لمعدل النمو السكاني على معدل التضخم.

H_{03}: عدم وجود أثر للناتج المحلي الإجمالي على معدل التضخم .

H_1: وجود أثر للناتج المحلي الإجمالي على معدل التضخم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الانفتاح التجاري والتضخم ومن هذه الدراسات:

أولاً- الدراسات العربية:

جاءت دراسة المومني والهزيم (٢٠٠٩) بعنوان: تأثير التجارة الخارجية على التضخم، ودلت نتائج التقدير القياسي في المدى القصير للنموذج المستخدم في الدراسة على أن نمو فائض الطلب المحلي الصافي بنسبة (١%) سوف يؤدي إلى زيادة التضخم بنسبة (٦.٨%). ونمو نسبة الرقم القياسي لأسعار المستوردات إلى الرقم القياسي لمخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (١%) يؤدي إلى زيادة التضخم بنسبة (٧.٦%) وكما دلت النتائج في المدى القصير أيضاً على أن نمو نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (كمية الصادرات) بنسبة (١%) يؤدي إلى تخفيض التضخم بنسبة (١٦.٥%). وأيضاً تشير النتائج في المدى الطويل إلى أن التقدير القياسي في المدى الطويل للنموذج المستخدم في الدراسة منسجمة مع نتائج التقدير في المدي القصير وتبين أن نمو فائض الطلب المحلي الصافي بنسبة (١%) يؤدي إلى زيادة التضخم بنسبة (٩.٥%) وأن نمو نسبة الرقم القياسي لأسعار المستوردات إلى الرقم القياسي لمخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (١%) يؤدي إلى زيادة التضخم بنسبة (١٠.٥%) وان نمو نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (١%) يؤدي إلى تخفيض التضخم بنسبة (٢٣%). ولم يكن لنسبة المستوردات على الناتج المحلي الإجمالي أي تأثير معنوي. واقترح المومني والهزيم انه لابد من إيلاء القطاع الصناعي أهمية متميزة بهدف تصنيع سلع تنافس المنتجات العالمية وسد احتياجات السوق المحلي وإحلال هذه المنتجات مكان السلع المستوردة وذلك عن طريق توجيه رأس المال المحلي نحو الاستثمار في هذا القطاع.

وفي دراسة الفواز وآخرون (٢٠٠٦) لقياس أثر الانفتاح الاقتصادي والتضخم وعجز الموازنة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن وتبين هذه الدراسة وجود أثر إيجابي للانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر ولم يجد الباحثون أي تأثير للتضخم على استقطاب الاستثمارات الأجنبية بينما كان اثر عجز الموازنة العامة على الاستثمارات الأجنبية سلبياً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً- الدراسات الأجنبية:

جاءت دراسة Israr (2017) بعنوان:Trade Openness and Inflation in Pakistan1973 – 2015 وتناولت الدراسة تأثير الانفتاح على معدلات النمو التضخمية في الباكستان باستخدام السلاسل الزمنية السنوية للفترة من ١٩٧٣ إلى ٢٠١٥ وتظهر تقديرات التكامل المشترك على المدى الطويل ان الانفتاح له تأثير إيجابي كبير على التضخم بالإضافة إلى أسعار الصرف وعرض النقود والإنفاق الحكومي وأسعار الواردات، ويؤثر نمو الناتج والانفتاح المالي تأثيراً سلبيا كبيرا على التضخم في المدى الطويل. وعلى المدى القصير تشير تقديرات إدارة المخاطر المؤسسية إلى أن معامل الإنفاق يبدو فقط له تأثير كبير على التضخم، وكما تشير اختبار السببية على المدى القصير بين المتغيرات إلى ان التضخم يؤدي على المدى القصير إلى تغير في سعر الصرف ونمو الناتج. ويؤدي نمو الناتج في المدى القصير إلى التغير في المعروض النقدي والانفتاح المالي، ولا توجد علاقة سببية قصيرة المدى من أسعار الصرف والإنفاق الحكومي وأسعار الواردات إلى المتغيرات الأخرى. ويمكن ان يؤدي الانتقال إلى عرض النقود على المدى القصير إلى التضخم، والانفتاح المالي تغيرا قصير المدى في النمو الناتج.

وتشير دراسة Moukhtar(2016) بعنوان Impact of Trade Openness on Inflation and unemployment in Nigeria 1986 – 2015: ان أنظمة الانفتاح في نيجيريا تأتي جنباً إلى جنب مع قرار السياسة النقدية كما ان الانفتاح التجاري في حد ذاته له اثر إيجابي على استقرار التضخم وان زيادة درجة الانفتاح التجاري يؤدي إلى ارتفاع مستوى التضخم في الاقتصاد. وكان تأثير الانفتاح التجاري وحجمة النسبي على البطالة في نيجيريا سلبياً وقصيراً وصغيراً إلى حد ما، وكانت هناك نسبة تضخمية ذات مغزى بين التضخم والبطالة، مما يشير إلى ان السلطات النقدية من المرجح ان تتاجر بتغطية البطالة من اجل التضخم، كما تشير نتائج البحث إلى أن تأثير الانفتاح على التضخم والبطالة كان إيجابيا وسلبيا على المدى القصير.

وهناك دراسة Rezaet, et al.(2013) التي أجراها على دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة ١٩٩٠ إلى ٢٠١٠ لتقيم اثر الانفتاح التجاري على التضخم وفي هذه البلدان التي هي أساساً دول منتجة للنفط، ينبغي للسلطات النقدية ان تحسن معرفتها بما يغير المستوى العام للأسعار. اذ يمكن لهذه الدول ان تكون عرضة إلى عوامل مثل الصدمات النفطية الخارجية والحد من الاعتماد على النفط واستبداله بمصادر بديلة مثل الطاقة المتجددة وتحقيق تطورات في هذا المجال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتناولت دراسة Sikdar, et al. (2013) بعنوان:Trade Openness and Inflation التي تم اتخاذ مبادرة تحاول استكشاف العلاقة التجريبية بين الانفتاح والتضخم في بنغلاديش من خلال تطبيق نهج التكامل المشترك من اجل إعادة النظر في ما اذا كانت الفرضية التي اقترحها رومر ١٩٩٣ ان هناك علاقة سلبية بين الانفتاح التجاري والتضخم باستخدام بيانات سلسلة زمنية سنوية للفترة ١٩٧٦ إلى ٢٠١٠. وتشير النتائج التجريبية إلى ان هناك تأييد لرومر وان هذه الدراسة تدعم النتائج التي حصل عليها رومر ١٩٩٣ ان العلاقة كبيرة على المدى الطويل. ولكن لم يتم العثور على علاقة بينهما في المدى القصير، وكما تشير النتائج أيضاً إلى ان أي صدمة في التضخم في المدى القصير تعدل تدريجيا مع التوازن على المدى الطويل، وهكذا مهما كان السبب فإن الانفتاح الكبير على التجارة يرتبط بانخفاض التضخم وان تحرير التجارة سيساعد على الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي في بنغلاديش.

وجاءت دراسة Kurihara Yutaka,2013بعنوان: International Trade Openness and Inflation in Asia وتبين نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الانفتاح الاقتصادي والتضخم في التسعينيات والالفينيات وان اثرها قوي على اسيا. وهناك حاجة إلى معلومات على المستوى الجزئي لتحليل العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والتضخم ويعتبر توسع البلدان والمناطق وفترة العينة مشكلة أخرى يتعين التحقق منها اكثر على الرغم من عدم توفر البيانات. وعلاوة على ذلك اذا سعت البلدان إلى تعزيز التجارة الدولية مع تحقيق النمو الاقتصادي فإنها تحتاج إلى تنفيذ بعض السياسات المحددة التي تسهل التجارة.

وفي دراسة Ghaderi and Samimi (2012) على مجموعة من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وطبق تأثيرات ثابتة وعشوائية ووجد ان العلاقة إيجابية بين الانفتاح التجاري والتضخم في الفترة من ٢٠٠٠ الى٢٠٠٧ وتوفر هذه العلاقة فرصاً جديدة للبلدان النامية مثل زيادة فرص الوصول إلى اقتصادات المتقدمة وتبادل التكنولوجيا، مما يعزز الإنتاجية ويحسن مستويات المعيشة وتشير هذه الدراسة أيضاً إلى العلاقة الإيجابية وفتح تحديات جديدة مثل زيادة عدم المساواة في جميع أنحاء البلاد وتقلب هيكل السوق وتدهور البيئة.

وجاءت دراسة Tomas (2012) التي أجراها على ثمانية دول كاريبية، وتشير النتائج إلى ان الانفتاح التجاري يؤثر بشكل إيجابي على التضخم ويؤكد على فكرة ان الدول الكاريبية معرضة للصدمات الخارجية، وتشير هذه الدراسة أيضاً إلى ان العجز المال الكبير والنمو في دخل الفرد يؤديان إلى ارتفاع معدلات التضخم.

وفي دراسة Samimietal. (2011) بعنوان:Openness and Inflation in Iran حيث قام الباحث بدراسة تأثير الانفتاح على التضخم في ايران وقام بتطبيق نهج اختبار الحدود لمستوى العلاقة مع نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتؤكد نتائج الاختبار إلى وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات قيد النظر وتظهر النتائج ان الانفتاح له تأثير سلبي وهام على التضخم على المدى القصير لكن تأثيره على المدى الطويل ليس كبيراً (ومعامل ECMT) -١ وهو ١.١٧ كبير عند مستوى ١% وسلبية كما هو متوقع، وبالتالي كل الاختلال من الصدمات في العام السابق في النموذج تتقارب إلى التوازن على المدى الطويل في اقل من عام.

دراسة Zakaria (2010) الذي وصف الآثار المتبادلة للتضخم والانفتاح التجاري بأن نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل بلد لا تعتمد فقط على نطاقها بل أيضاً على السياسة النقدية للمنظمات التنظيمية، وتنفيذ السياسة النقدية ووفقا لهذا النهج، فإن الانفتاح التجاري يؤثر على التضخم الناجم عن الافتقار إلى التجارة والفائدة المرتبطة بتكلفة التضخم الفعلية ولذلك من المتوقع ان تكون الحوافز لدى واضعي السياسات من اجل زيادة توسيع السياسة الاقتصادية في النظم الاقتصادية التي تتسم بقدر اكبر من الانفتاح اقل، وكما ان معدلات التضخم في إطار السياسات الاحترازية المناسبة منخفضة أيضاً.

دراسة Romer (1993) التي أجراها على ١١٤ دولة في العالم وكانت النتائج قد أظهرت أن الدول الأكثر انفتاحاً على الاقتصاد الخارجي تكون معدلات التضخم اقل، أي أن العلاقة عكسية وتأثيره اقل على الاقتصاد وهي علاقة قوية، وانطبقت النتائج على الكثير من الدول المشمولة في عينة الدراسة، ولاحظ رومر أن العلاقة العكسية بين الانفتاح والتضخم تكون أكثر تأثير واقوى على الدول التي تعاني من عدم الاستقرار وعدم الاستقلالية في السياسة النقدية (البنك المركزي) وقد توصل إلى أن التوسع في السياسة النقدية يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة.

وهناك دراسة Iyoha (1973) التي أجريت على عدد من الدول النامية وذلك لاختبار العلاقة العكسية بين الانفتاح التجاري ومعدلات التضخم وكانت النتيجة أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي لعدد كبير من الدول في الدراسة يكون مصحوب بمعدلات مرتفعة من التضخم من أجل التنمية الاقتصادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني :الانفتاح التجاري

تمهيد:-

ترجع أهمية التجارة الخارجية إلى كونها حلقة وصل بين الدول، إذ يمكن من خلال التجارة تقوية العلاقات الاقتصادية والمساهمة في تحسين الدخل وزيادة الفرص وتنمية البلدان، وتعزز التجارة القدرة التنافسية وتدفق رؤوس الأموال وتسهيل حركة السلع والخدمات من والى البلدان. وكما أعطى الكلاسيكيون أهمية كبيرة للتجارة الخارجية كونها هي المحرك للنمو الاقتصادي للبلدان على مدى السنوات السابقة، إذ أن التجارة الخارجية لا تقتصر على المكاسب الكمية فقط وإنما على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وتعزيز كفاءة إنتاج السلع والخدمات عن طريق تخصيص موارد الدولة التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها كونها تختلف في مواردها الطبيعية وحجم الإنتاج والقدرة على النمو والتكنولوجيا، لذلك فإن التجارة الخارجية هي الطريق لتبادل السلع والخدمات التي لا تستطيع الدولة إنتاجها داخل حدودها(Afolobi, et al.,2017). وكما تلعب العولمة دوراً رئيسياً في اقتصاديات الدول، ويقول Akram et al.(2011) أن العولمة قد غيرت صور الاقتصاد العالمي من خلال زيادة التجارة بين البلدان وتدفق الاستثمارات وحرية انتقال رؤوس الأموال والمعلومات. وتشتمل العولمة على الكثير من المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحتى الثقافية ولها عدة مفاهيم يصعب تحديد تعريف دقيق وشامل حيث ظهرت آراء مختلفة بشأن تعريف العولمة (Kilic,2015).

مفهوم العولمة :

يعرف Augustus(2015) العولمة بأنها "عملية إيجاد سوق عالمي تتشارك فيه جميع الدول من خلال التجارة العالمية وتكثيف العلاقات بين الدول وربطها مع بعض، وتشمل العولمة على عناصر منها حركة الناس والسلع والخدمات في جميع أنحاء العالم، والترابط بين العلاقات الاقتصادية وتنمية القطاعين العام والخاص والاعتماد على فعالية السوق". تركز العولمة في التعريف على العلاقات الدولية وتنمية القطاع العام والخاص وتفاعل الدول من خلال التجارة الخارجية. ويعرف Giddens (1990) بأن العولمة " تكثيف العلاقات الاجتماعية في جميع أنحاء العالم التي تربط بين المناطق المحلية على نحو يجعل الأحداث المحلية تتشكل من أحداث تقع على بعد أميال كثيرة العكس" من خلال هذا التعريف أصبح العالم أقرب وأصغر على الرغم من كبر المسافات بين البلدان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكما يعرف Garai (2015) العولمة بأنها "عملية دمج العالم في سوق ضخم واحد وهو يوفر عدة أمور للعديد من الناس مع إزالة جميع الحواجز التجارية بين البلدان ". ويشير (Adams, 1997) في تعريفة للعولمة " بأنها تضييق أو إلغاء القيود المفروضة من قبل الدولة على التبادلات عبر الحدود ونظام الإنتاج العالمي المتزايد والمتكامل الذي نشأ نتيجة لذلك". وأدت العولمة عامة والتجارة الخارجية خاصة إلى توفير فرص عمل وإزالة الحواجز الجمركية أمام المنتجات والمستوردات الأجنبية.

ويمكن القول بان العولمة إعطاء صفة الشمولية أو العالمية على جميع أمور الحياه من ثقافه وتكنولوجيا واقتصاد وعادات وتقاليد ودين وكسر جميع الحواجز لخدمة العولمة ومن يروج لها بهدف خدمة بعض الدول والمنظمات.

العولمة الاقتصادية :

لقد تطور مفهوم العولمة الاقتصادية الذي شاع في الفترة الأخيرة من القرن الماضي بسبب التقدم التكنولوجي وحاجة الدول إلى الموارد وفتح أسواق جديدة لمنتجاتها خاصة الدول الصناعية المتقدمة. ويعرف Vienna (2016) العولمة الاقتصادية بأنها "عملية تفاعل وتكامل بين الشعوب والشركات والحكومات في مختلف الدول وهي عملية مدفوعة بالتجارة والاستثمار الدوليين وتساعدها تكنولوجيا المعلومات". ويقول Nayyar (2015) في تعريف العولمة الاقتصادية "بأنها عملية مرتبطة بزيادة الاقتصاد والانفتاح والترابط الاقتصادي المتنامي وتعميق التكامل الاقتصادي في الاقتصاد العالمي".

هناك عدة تعريفات للعولمة الاقتصادية Economic Globalization ولعلا اشملها تعريف البنك الدولي "نظام تجاري عالمي مفتوح تزول فيه العوائق أمام حركة السلع والبضائع والخدمات وعوامل الإنتاج كرأس المال عبر الحدود الدولية، وتغدو فيه التجارة الدولية والمتعددة الأطراف هي القاعدة وهذه يؤدي في النهاية إلى تكامل اقتصادي عالمي متزايد في أسواق السلع والخدمات ورأس المال". وكما يعرف بهلولي (٢٠١٢) العولمة الاقتصادية بأنها " اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والقوى العاملة ضمن إطار من الرأسمالية، حرية الأسواق بحيث تصبح سوقا واحدة كالسوق القومية.

وكما يضيف صندوق النقد الدولي (1997) International Monetary FundIMF العولمة الاقتصادية "بأنها ترابط اقتصادي متزايد بين البلدان في جميع أنحاء العالم من خلال الزيادة وتنوع في حجم المعاملات عبر الحدود على شكل سلع وخدمات وحركة رؤوس الأموال ونشر التكنولوجيا بشكل أوسع وأسرع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكما يعرف عبدالعزيز وآخرون(٢٠١١) العولمة الاقتصادية بأنها " هي تسهيل انتقال القوى العاملة والمعلومات والسلع والأموال بين مختلف دول العالم وتخطي الحدود الإقليمية واندماج الأسواق في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة".

ويقول Kankwenda(2004) أن مبادئ العولمة ورسالتها تستمر باستمرار شركات متعددة الجنسيات وصندوق النقد الدولي المسؤول عن السياسة النقدية للعولمة، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير المسؤول عن السياسة المالية للعولمة، ومنظمة التجارة العالمية المسؤولة عن السياسات التجارية للعولمة والبلدان الصناعية وأوروبا وشمال أمريكا.

من خلال التعاريف السابقة للعولمة وتأثيرها على اقتصاديات الدول وعلى الحياه بشكل عام. هناك من ينظر إلى العولمة من منظور سلبي على أنها استعمار للدول النامية، وهناك من ينظر لها من منظور إيجابي كونها تدعم عجلة النمو الاقتصادي. ومن المنظور السلبي للعولمة أنها تعمل على تبعية الاقتصاد العالمي وراء مراكز القوى الاقتصادية (أمريكا والاتحاد الأوروبي واليابان)(المنسي وملاوي، ٢٠١٥)، والاقتصاد المحلي للدول النامية، وهذا سوف يرفع من تكاليف إنتاج السلع المصنعة في الدول النامية واشتراط مواصفات صعبة في جودة المنتج، وكما أن الثروات والدخول بين الدول متفاوتة أيضاً. وفي المقابل العولمة الاقتصادية سوف ترفع من الناتج المحلي الإجمالي وزيادة النمو الاقتصادي وحجم الاستثمار وزيادة المنافسة وتنويع السلع والخدمات وتحرير التجارة.

الانفتاح التجاري :

وبعد سياسات تحرير الاقتصاد وإقرار منظمة التجار العالمية وبعد مفاوضات (الجات) وتأسيس منظمة التجارة العالمية. يؤكد Mehrabanfar (2015) على أن تطور أساليب الاقتصاد يرجع إلى أشكال التداول مما يؤدي إلى انفتاح أوسع في الاقتصاد وأيضاً سياسة السوق الحر. ويعرف Marchant & Snell (1997) تحرير التجارة بأنها "إزالة الحواجز التجارية كليا أو جزئيا كالحصص ورسوم الاستيراد والتعرفة الجمركية والحواجز غير التعريفية المفروضة من قبل الحكومات على السلع المستوردة والمصدرة ".

الانفتاح التجاري هو جزء من الانفتاح الاقتصادي ويعرف Niyongabo(2007) الانفتاح الاقتصادي بأنه "هو فتح الأبواب لرأس المال الأجنبي والاستيراد وحرية التبادل في المعاملات مع الخارج". ويقول Figini and santarelli (2006) في تعريف الانفتاح الاقتصادي بأنه "يعني بتخفيض القيود التي يعمل في إطارها الاقتصاد الوطني مثل القيود على الاستيراد والصرف الأجنبي والاستثمارات الأجنبية والأجور والضرائب".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويضيف الجيلالي (٢٠٠٧) في مفهوم الانفتاح الاقتصادي بأنها " هي عمليه تهدف إلى فتح الأسواق الوطنية أمام المعاملات الأجنبية الاقتصادية استثمارات كانت أم تجارية على أساس القواعد التي يسير عليها التقسيم الدولي للعمل، بذلك يصبح الانفتاح بمثابة اعتراف من السلطة بشرعيه هذا التقسيم وهي الشرعية التي كانت محل رفض وانتقاد من قبل السلطات الاشتراكية".

ومن خلال هذه التعاريف نجد أن الانفتاح الاقتصادي، هو فتح المجال أو تسهيل عملية استقطاب رأس المال الأجنبي وحرية تبادل التجارة الخارجية وتخفيف القيود المفروضة على الاستثمار مثل القوانين الطاردة للاستثمار وفتح الأسواق المحلية أمام راس المال الأجنبي وتشجيعه وتحفيزه على الاستثمار.

ويعرف جويد (2013) التجارة الخارجية بأنها"هي الطريق أمام الدول لفتح المجال للاستثمار الأجنبي وزيادة الإنتاج والاستفادة من مزايا الدول فيما يخص الموارد والإنتاج والتعاون الاقتصادي ورفع مستوى الرفاهية وتوسع الأسواق المحلية وتبني تكنولوجيا حديثة بحيث تصبح المنتجات المحلية قادرة على منافسة المنتجات الأجنبية وتقلل من الاستيراد وزيادة القدرة التصديرية إلى الأسواق الخارجية". وكما يعرف عبدوس (٢٠١١) الانفتاح بانه"هو جمله من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة اتجاه الصادرات أو الواردات حيث أنها عمليه تستغرق وقتاً طويلاً".

ويؤكد حواس وآخرون (2014) أن التجارة تعمل على تشجيع المنافسة في الأسواق العالمية والمحلية وتعمل على استخدام للتكنولوجيا بشكل أفضل والاستفادة من الموارد ونشر المعرفة وإدارة عملية الإنتاج وتطوير منتجات جديدة.

نظريات التجارة الخارجية :

عمار(٢٠١٣) الكلاسيك ليس أول من تحدث عن التجارة الخارجية وكان قد سبقهم في ذلك التجاريون الذين كانوا يعتقدون أن المعادن الثمينة مثل الذهب والفضة والمعادن النفيسة هي مصدر الثروة وبالتالي كان لابد من الحصول عليها بأي ثمن كان وكان من الواجب على الدول رفع صادراتها من السلع والخدمات وتركيز على التجارة الخارجية من أجل ذلك، وبالتالي تكوين مخزون من المعادن النفيسة. والهدف من التجارة الدولية هو تجميع وتكديس أكبر قدر ممكن من الذهب والفضة. وتعرض التجاريون إلى انتقادات من الاقتصاديين الكلاسيكيين وكان ادم سمث من نقد نظرية التجاريون بحيث وضح ادم سمث ان المعادن أو النقود هي وسيله لتسهيل عملية المبادلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيمكن أن تتم عملية المقايضة بدل من أن تفقد الدولة أي شيء من ثرواتها.

١- نظرية النفقات المطلقة أو الميزة المطلقة (Adam Smith)

يقترح ادم سمث أن التجارة الدولية تلعب دورا هاما في النمو الاقتصادي من خلال زيادة حجم الأسواق، وتقدم لكل بلد امكانية الاستفادة من الفوائد المتزايدة على نطاق واسع على أساس تقسيم العمل والتخصص(2015) Lam .ويعتبر ادم سمث أول شخص يدافع عن التجارة الحرة في نظرية الميزة المطلقة بوصفها العملية التي يمكن من خلالها لأي بلد إنتاج منتج بتكلفة أقل ولذلك يجب على البلد الذي يتاجر عبر الحدود الوطنية أن يتخصص في إنتاج السلع التي له فيها ميزه مطلقة على السلع الأخرى، ويرى سمث أنه اذا كان بوسع بلد أجنبي ان يزودنا ببضاعه ارخص مما يمكننا إنتاجه داخل البلد فنشتري منه مع الإبقاء على جزء من صناعتنا التي نستخدمها بطريقة نمتلك فيها بعض المزايا، وان التخصص في إنتاج السلع والخدمات سوف تؤدي إلى زيادة في الإنتاج، وأيضاً استخدام الموارد المتاحة في البلد وإنتاج سلع بتكلفة أقل وتصديرها، استيراد المنتجات الذي ينتجها شريكة في بلد آخر بتكلفة أقل، ويفترض سمث ان لكل بلد ميزة مطلقة تميزها عن بلد آخر(Smith,1776).

ويقول Morgan andKatsikeas(1997) تفترض نظرية الميزة المطلقة أن البلدان أكثر قدرة على اكتساب التنمية إذا ما خصصت كل دولة موارد لتنتج سلع وخدمات تتمتع فيها بميزة اقتصادية، وعلية فإن النظرية تؤكد أن أساسيات التنمية المستدامة والتجارة الدولية يمكن أن تنسب إلى اختلافات في الموارد الطبيعية وخصائص الانتاج .

٢- نظرية الميزة النسبية (David Ricardo).

حيث تنص النظرية على أن البلد متخصص في إنتاج السلع التي يمكن أن ينتجها بكفاءة أكثر، لذا فإن نموذج ريكاردو هو الإنتاجية النسبية بدلاً من تكاليف الإنتاج المطلقة Donaldson(2012). وتم تطوير نظرية ادم سمث من قبل ديفيد ريكاردو في عام 1817 الذي أكد فيها على أنه يجب أن تتخصص البلدان في إنتاج السلع التي لديها ميزة نسبية فيها وليس مطلقة أي أقل نسبيا من ساعات العمل (Ricardo,1821). تأتي نظرية الميزة النسبية لمعالجة بعض المسائل التي لم يتم الرد عليها في نظرية الميزة المطلقة، وقال ريكاردو أن الدولة سوف تستفيد من التجارة حتى ولو كانت واحدة لها ميزه مطلقة على الآخر في إنتاج جميع السلع التي يتاجرون بها، وأكد ريكاردو أن البلاد يجب أن تتخصص في إنتاج السلع التي لديها ميزة نسبية مقارنة ببلد أخر وسجلت أعلى مستوى في الكفاءة الإنتاجية، وتستند نظرية الميزة النسبية إلى عدة فرضيات منها لايوجد غير دولتين في التجارة ومنتجات اثنين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأن هناك منافسة ثابتة والمستوى التكنولوجي متفاوت بين البلدان والعمالة هي العامل الوحيد في الإنتاج ولايوجد قيود لتجارة ولا تكاليف للنقل بين البلدان (Ricardo,1817).

٣- نظرية وفرة العنصر (Heckscer – Ohlin).

حيث تنص أن البلد سوف ينتج ويصدر السلع التي تستفيد بشكل مكثف من العوامل (الأرض والعمالة ورأس المال) التي تكون فيها وفره محلية وتستورد السلع التي تستفيد بشكل مكثف من العوامل النادرة محلياً (Brecheret, et al., 2002). وتستند نظرية هيكشر أوهلين على نظرية الميزة النسبية لريكاردو. لذلك ينبغي على البلدان أن تنتج وتصدر منتجات تكون لديها عوامل رخيصة من الإنتاج وتستورد السلع أو المدخلات النادرة (Blaug,1992). وعليه فإن نموذج ريكاردو يفترض وجود عامل واحد فقط من عوامل الإنتاج (العمل) بينما يفترض نموذج هيكشر اوهلين أن عاملين من الإنتاج (اليد العاملة ورأس المال) ينتجان سلع يمكن نقلها بحريه بين بلدين متطابقين (Berkun&Meijl, 2000).

٤- نظرية التجارة الجديدة

ويقول Ezeala(1999) أن نظرية التجارة الجديدة تنبع من نظرية النمو الجديدة التي ظهرت في التجارة الدولية والنمو الاقتصادي خلال 1990 وتؤكد نظرية النمو الجديدة على التقدم التكنولوجي ومحددات التقدم التكنولوجي وأنه يفترض أن الابتكارات تجري في بعض البلدان أكثر من غيرها بسبب الاختلافات في تطور العلم، وتتمثل النقطة المركزية لهذه النظرية في نشر المعرفة بين الشركات لأن المعرفة تعتبر العامل الرئيسي للإنتاج. ويرى Krugman (1979) أن المكاسب من التجارة تأتي من عدد أكبر من الأصناف السلع المتاحة للمستهلكين، ويؤدي زيادة إنتاج كل نوع إلى ارتفاع الدخل الحقيقي مع انخفاض الأسعار بسبب زيادة حجم السوق والمنافسة، ويؤكد Krugman أن الميزة النسبية لاتعتمد فقط على الفروق في العوامل بل على وفرات الحجم والآثار التي تحدث في الصناعات الحرجة.

٥- نظرية دورة حياة المنتج

ويذكر Czinkota, et al.(2005) أن نظرية دورة حياة المنتج تنص على أن التجارة الدولية ناجمة عن الابتكار والتكنولوجيا وبعد أن تصل المنتجات التي تم اختراعها في البلد الأصلي إلى مرحلة النضج فإن موقع المبيعات وموقع الإنتاج سيؤثران على تدفق التجارة واتجاهها. تأتي نظرية (Vernon,1966) ردا على فشل نموذج هيكشر اوهلين في شرح نمط التجارة الدولية، ويقترح Vernon خمس مراحل لدورة حياة المنتج: ١- إدخال منتج أو إنتاج منتج جديد إلى السوق يحفز التجارة ٢- تؤدي مرحلة النمو إلى المنافسة وزيادة رأس المال والصادرات ٣- يؤدي النضج إلى انخفاض الصادرات من البلد المبتكر ٤- التشبع يحدث في مرحلة المبيعات والتوزيع ٥- كشفت مرحلة تراجع الإنتاج كما في الخارج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأكدت نظرية فيرنون أن الشركات ستقوم أولاً بإنتاج واستهلاك منتج محلي قبل أن تذهب إلى بلد آخر على المدى الطويل، وقد تتغير مواقع الإنتاج والمبيعات وقد تتحول الميزة النسبية لمنتج معين من بلد إلى اخر.

٦- نظرية النمو الذاتي

تحاول نظرية النمو الداخلي تصحيح بعض المشاكل النظرية الكلاسيكية الجديدة من خلال تطوير النماذج لمعدلات النمو على المدى الطويل ذاتية وذلك حول زيادة عوائد رأس المال البشري أو المادي أو الاستثمار في التكنولوجيا، وكما تؤكد نظرية النمو الداخلي التشديد على أهمية التداعيات المرتبطة بالتكنولوجيا الجديدة(Martin and Sunley, 1998).

منظمة التجارة العالمية (World Trade Orgaization, 2017) :

منظمة التجارة العالمية هي المنظمة الدولية العالمية الوحيدة التي تتعامل مع قواعد التجارة بين الدول، في جوهرها هي اتفاقيات منظمة التجارة الدولية التي تتم التفاوض والتوقيع عليها من قبل معظم الدول التجارية في العالم والتصديق عليها في برلماناتها، والهدف من ذلك هو ضمان تدفق التجارة على نحو سلس وبطريقة يمكن التنبؤ بها بحرية قدر الإمكان. تم إنشاء منظمة التجارة الدولية(WTO) ومقرها جنيف نتيجة لجولة الأوروغواي وباشرت العمل عام 1995 وهي الخلف لاتفاقية (الجات) وأهم أهدافها هو خلق المنافسة لتحسين رفاهية المستهلك وتنفيذ المنظمة أهدافها من خلال نظام تجاري متعدد الأطراف وهذا يحتوي على العديد من الاتفاقيات ملزمه لدول الأعضاء مثل (الجات GATT) و(الجاتسGATS) و(التربس Trips) وهناك اتفاقيات غير ملزمه مثل اتفاقية المشتريات الحكومية GPA وتكنولوجيا المعلومات ITAعدد دول الأعضاء في المنظمة 162 عضواً عام 2015. حيث باشرت الدول إلى الانضمام إلى هذه المنظمة وتوقيع الاتفاقيات مما أدى إلى زيادة تحرير التجارة الدولية في مجال السلع والخدمات وزيادة التدفق الاستثمار الأجنبي وذلك لحرية انتقال رؤوس الأموال بين الدول وتخفيض معدلات البطالة

في عام ١٩٥٠ كانت التجارة العالمية تحت رعاية الاتفاق العام للتعريفات والتجارة (الجات) التي أنشأت في عام ١٩٤٧(Ehinomen&Dasilva, 2014)،وتحت رعاية منظمة التجارة العالمية التي حلت محل مجموعة (الجات) في عام ١٩٩٣ وبهذا التطور انخفضت مستويات التعرفة الجمركية في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء حيث بلغ متوسطها ٤% و٢٠% في بعض الحالات بحسب الاتفاقية وعلاوة على ذلك لوحظ أن الحواجز غير الجمركية المفروضة على التجارة مثل التراخيص والحصص وما إلى ذلك قد انخفضت أيضاً ولكن بوتيرة أبطأ بالمقارنة مع التعريفات الجمركية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقوم المنظمة بأدوار عديدة فهي تقوم بتشغيل نظام عالمي لقواعد التجارة وتعمل كمنتدى للتفاوض بشأن الاتفاقيات التجارية وتسوية النزاعات التجارية بين أعضائها، وتتخذ القرارات الرئيسية لحكومات الأعضاء في المنظمة العالمية إما من قبل الوزراء (الذين يجتمعون مرة كل سنتين على الأقل) أو من قبل سفرائهم أو مندوبيهم (الذين يجتمعون بانتظام في جنيف).

الهيئة العليا لصنع القرار في منظمة التجارة العالمية هي المؤتمر الوزاري والمجلس العام ومختلف المجالس واللجان الأخرى ورؤساء منظمة التجارة العالمية الحاليون. تضم منظمة التجارة العالمية أكثر من ١٦٠ عضوا يمثلون ٩٨%من التجارة العالمية ويسعى أكثر من ٢٠ بلد إلى الانضمام إلى المنظمة. ويتعين على الحكومة أن تجعل سياساتها الاقتصادية والتجارية متماشية مع قواعد منظمة التجارة العالمية وان تتفاوض على الشروط لدخول في عضوية منظمة التجارة العالمية.

وتستمد منظمة التجارة العالمية معظم إيراداتها وميزانيتها السنوية من مساهمات أعضائها، وتستند هذه المساهمات إلى صيغة تأخذ في الحسبان حصة كل عضو في التجارة العالمية. وتعمل منظمة التجارة العالمية مع عدد من المنظمات الحكومية الدولية الأخرى تحت شعار (التماسك) وهو مصطلح نشأ في " قرار بشأن تحقيق مزيد من الاتساق في وضع السياسات الاقتصادية العالمية" وهو ما اتفق عليه الوزراء في مراكش في نيسان ١٩٩٤ غير أن الاتساق في وضع السياسات الاقتصادية العالمية يتجاوز بكثير ترتيبات التعاون الرسمية والمحددة التي وضعتها منظمة التجارة العالمية مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. والواقع أنه من المسلم به الآن أن نظام منظمة التجارة العالمية ليس سوى جزء واحد من مجموعة أوسع بكثير من الحقوق والالتزامات الدولية التي تلزم أعضاء منظمة التجارة الدولية، وتحتفظ المنظمة بعلاقات مؤسسية واسعة النطاق مع عدة منظمات دولية، وبصورة عامة تقيم أمانة منظمة التجارة العالمية علاقات عمل مع ما يقارب من ٢٠٠ منظمة دولية في أنشطة تتراوح بين الاحصاءات والبحوث ووضع المعايير والمساعدة التقنية والتدريب، وعلى الرغم من تباين مدى هذا التعاون فإن التنسيق والاتساق بين عمل منظمة التجارة العالمية وعمل المنظمات الدولية الأخرى لايزال يتطور لمساعدة الأعضاء على تنفيذ سياساتهم الاقتصادية.

في ظل ما تشهده المنطقة من أحداث وأزمات أثرت على المنطقة بشكل عام وعلى الأردن بشكل خاص إلا أن موضوع الانفتاح التجاري ودخول الأردن في منظمة التجارة العالمية في شهر كانون أول عام ١٩٩٩ وأيضاً توقيع العديد من الاتفاقيات مع دول صديقه وشقيقه في سعى دائم إلى تحسين الوضع الاقتصادي، كان لابد من التركيز على التجارة الخارجية لما لها من أهمية كبيرة في جذب الاستثمار الخارجي وإزالة الحواجز عن الصادرات والمستوردات والجمارك وفتح الطريق أمام المنشئات الصغيرة للدخول إلى الأسواق العالمية والمنافسة وعرض منتجاتها وتوفير مواد خام تساهم في تطوير الإنتاج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع دخول العديد من الدول في التكتلات الاقتصادية كان من الضروري على الأردن الدخول في هذه التكتلات وكان من أوائل الدول النامية التي دخلت ووقعت اتفاقيات تجارية حيث أنه البديل الاستراتيجي للخروج من العديد من الأزمات والاستفادة من الإيجابيات وتجنب السلبيات.

بعض الدول النامية تحاول أن تعوض نقص السلع والخدمات عن طريق الاستيراد من الأسواق الخارجية وخلق أسواق جديدة بين هذه الدول. وقد خطى الأردن خطوات على طريق الإصلاحات الاقتصادية وبذل مجهود كبير لتحسين الاقتصاد والاندماج في الاقتصاد العالمي الذي كان يعتمد في التسعينيات من القرن الماضي على مصادر لإيرادات الدولة، وكانت إيرادات التعرفة الجمركية من المصادر الرئيسية للدولة، وبعدها اتخذ الأردن خطوات هامة نحو التحرير التجاري وأصبح في عام 2000 عضوا في منظمة التجارة العالمية (Sandri et al.,2016). ويعتمد الأردن في اقتصاده على الخارج وذلك كون موارده محدودة والطلب على السلع متزايد. ودخول الأردن في العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية منها اتفاقية تبسيط قواعد المنشأ بين الأردن والاتحاد الأوروبي، وبالتالي قد يؤدي هذا الانضمام إلى زيادة الاستثمار الأجنبي وإيجاد أسواق لتسويق السلع والخدمات إلى دول عربية وأجنبية وكذلك تسهيل استيراد المواد الخام (ملاوي والعمري، ٢٠١٥) انه من غير الممكن لأي دولة أن تكتفي ذاتيا لدرجة أن تستغني عن بقية دول العالم حيث بلغت تجارة الدول المنضوية تحت لواء هذه المنظمة حوالي (90 %) من مجموع التجارة العالمية.

بدأ الأردن بالمفاوضات للانضمام إلى منظمة التجارة الدولية منذ عام 1996 ثم قام بجولة ثانية عام 1997 وشرح الوضع الاقتصادي وتم الإعلان رسمياً في أواخر عام 1999 ثم أصبح أحد الدول الأعضاء في منظمة التجارة الدولية بتاريخ 11/4/2000. وأدخلت جملة من الإصلاحات في النظام التجاري على البيئة القانونية بما يتوافق مع الاتفاقية مثل قانون الملكية الفكرية والمواصفات والمقاييس والزراعة والضريبة العامة على المبيعات والجمارك والاستيراد والتصدير حيث يلتزم الأردن نتيجة انضمامه إلى المنظمة بتحرير عدد من القطاعات الخدمية حتى يسمح لدول الأعضاء في المنظمة بحرية انتقال الخدمات والسلع من وإلى الأردن بما يتفق مع التشريعات السارية في الأردن بتخفيض نسبة التعرفة الجمركية 30% في عام 2000 كحد أعلى، ثم 25% في عام 2005 وحتى تستقر إلى أن تصبح 20% في عام 2010، ولكن هناك بعض السلع مستثناه من هذا التخفيض وتبقى 30% مثل السيارات وبعض الأدوات الكهربائية والسلع الزراعية تصل إلى 50% مثل الحمضيات والعنب والتين.

في حين انضمام الأردن إلى منظمة الجارة الدولية تفتح أمام صادراتها 162 سوقا لسلع والخدمات ضمن إجراءات قانونية، وتوقيع اتفاقيات تجارية تنظم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، وأيضاً الإصلاحات الاقتصادية قد ساهمت في إيجاد بيئة جاذبة للاستثمار العربي والأجنبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاتفاقيات التجارية الدولية :

*** الشراكة الأردنية الأوروبية(وزارة الصناعة والتجارة والتموين، ٢٠١٧)**

بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي لتطوير التبادل التجاري، وقع الأردن والاتحاد الأوروبي على اتفاقية الشراكة بتاريخ 24/11/1997 ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 1/5/2001 وكانت هذه الاتفاقية بدل اتفاقية التي تم توقيعها عام 1977 بهدف إنشاء منطقة موسعة إلى جانبي حوض المتوسط يسودها السلام والرخاء الاقتصادي وإقامة منطقة تجارة حره بين الأردن والاتحاد الأوروبي وتعاون سياسي واجتماعي ومالي.

أصبحت المنتجات الأردنية المصدرة إلى الأسواق الأوروبية معفاة من الرسوم الجمركية ورسوم الضرائب الأخرى، وأيضاً قام الأردن بإعفاء مستورداته الصناعية من الاتحاد الأوروبي من الرسوم الجمركية بشكل تدريجي على مدى 12 سنة من تاريخ دخول الاتفاقية وفي تاريخ 1/5/2014 قد تم تحرير كافة السلع المدرجة في الاتفاقية.

تبسيط قواعد المنشأ بين الأردن والاتحاد الأوروبي :

وقع الأردن والاتحاد الأوروبي بتاريخ 24/11/1997 اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 1/5/2001 وقد حلت محل الاتفاقية 18/1/1977 ونظرا للعلاقات التي تربط الجانبين تم توقيع اتفاقية تبسيط قواعد المنشأ ودخل حيز التنفيذ بتاريخ 19/7/2016 إلى تاريخ 31/12/2026 وتضمن الاتفاقية تحديد نسبة استخدام مواد أجنبية لا تتجاوز 70% كحد اقصى من سعر المنتج، وفتح الباب أمام المستثمرين والمنتجين الأردنيين لتخطي أهم الصعوبات أمام الصادرات إلى الأسواق الأوروبية وفتح المجال لعديد من المنتجات الأردنية للاستفادة من الإعفاءات الجمركية وزيادة حجم الاستثمار الأجنبي، وهذا سوف ينعكس على سوق العمل الأردني في خلق فرص عمل ويشمل هذا القرار مجموعة من السلع الصناعية ذات المنشأ الأردني (50 فصلاً جمركياً) وهذ السلع مصنعة في 18 منطقة تنموية ومدن وتجمعات ومناطق صناعية موزعة في المملكة وهي: مدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية_ الكرك، منطقة الجيزة الصناعية_ عمان، منطقة القسطل الصناعية_ عمان، منطقة ماركا الصناعية_ عمان، مدينة الموقر الصناعية_ عمان، منطقة القويرة الصناعية_ العقبة، مدينة التجمعات الصناعية_ سحاب، مدينة الملك عبدالله الثاني بن الحسين الصناعية_ سحاب، مدينة الضليل الصناعية_ الزرقاء، منطقة الهاشمية الصناعية_ الزرقاء، منطقة السخنة الصناعية_ الزرقاء_ الزرقاء، منطقة اربد التنموية ومدينة الحسن الصناعية_ اربد، منطقة الملك الحسين بن طلال التنموية ومدينة المفرق الصناعية_ المفرق، منطقة معان التنموية_ معان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن ضمن السلع والمنتجات الصناعية المشمولة ضمن قائمة محدودة تشمل (50 فصلاً جمركياً) المصنعة في المدن والتجمعات الصناعية وهي:١- الألبسة ٢- الأجهزة الكهربائية والإلكترونية ٣- الكوابل ٤- الأثاث ٥- الحافلات ٦- الإسمنت ٧- المعادن الثمينة ٨- الدهانات ٩- مستحضرات التجميل ١٠- المنظفات والصابون ١١- منتجات كيماويه ١٢- منتجات الحجر والرخام ١٣- منتجات البلاستيك.

* اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية :

وقع الأردن والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية تجارة حرة بتاريخ 17/12/2011 في سبيل التعاون الاقتصادي والتجاري لتحرير التجارة في السلع الصناعية والزراعية ويكون التخفيض تدريجي على الرسوم الجمركية والضرائب بين البلدين خلال (10) سنوات من تاريخ توقيع الاتفاقية.

- السلع الأمريكية المنشأ المستوردة من قبل الأردن:

اللحوم والدواجن: مدة التفكيك الجمركي من تاريخ نفاذ الاتفاقية ١٠ سنوات. مقدار التخفيض (١%) عن كل سنة من السنوات الخمسة الأولى بشكل تراكمي، ثم ابتداء من السنة السادسة وحتى العاشرة تخفض (٥%) عن كل سنة.

التفاح: مدة التفكيك الجمركي من تاريخ نفاذ الاتفاقية ١٠ سنوات مقدار التخفيض (١%) عن السنتين الأولى والثانية بشكل تراكمي ثم تجميد الرسوم لمدة ٣ سنوات متتالية وابتداء من السنة السادسة تخفض بالتساوي بشكل تراكمي عن كل سنة وحتى السنة العاشرة.

السيارات: مدة التفكيك الجمركي من تاريخ نفاذ الاتفاقية ١٠ سنوات تم تجميد الرسوم ٤ سنوات ابتداء من تاريخ نفاذ الاتفاقية، ثم التخفيض بالتساوي ابتداء من السنة الخامسة حتى تصل (٥٠%) في السنة العاشرة.

مجموعة من السلع عددها (٣٣): مدة التفكيك الجمركي من تاريخ نفاذ الاتفاقية ٨ سنوات تخفض الرسوم على ٨ أقساط متساوية امثله على هذه السلع (اللحم المفروم المقطع لسندويشات الهمبرغر والعسل الطبيعي والجبن المبروش المسحوق والذرة الحلوة واللوز والبهارات والبوظة والثلاجات المنزلية وقطع عيار السيارات وجنازير الجرارات وغيرها).

قطع غيار لطائرات الهيلوكبتر: مدة التفكيك الجمركي من تاريخ نفاذ الاتفاقية ٢ سنتين تم تخفيض الرسوم على قسطين متساويين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- السلع الأردنية المنشأ المستوردة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية:

مجموعة من السلع تفكك الرسوم الجمركية على مستوردات الولايات المتحدة الأمريكية منها على سنتين مثل (بعض أصناف الخضراوات ورب البندورة والكاتشب والزيتون وولاعات السجائر وأحجار البناء والدهانات والملمعات وغيرها).

السلع التي ينتج مثلها حالياً في المناطق الصناعية المؤهلة تبقى خاضعة للرسوم الأساس وإزالة عنها الرسوم مرة واحدة في بداية السنة العاشرة من التاريخ المتفق علية من الجانبين.

البيرة والمشروبات الكحولية والنبيذ وسلافة العنب تبقى خاضعة للرسوم الأساس لمدة ٣ سنوات ثم تخفض بنسب معينة إلى أن تصل إلى (٤٤.٥%) في بداية السنة العاشرة من تاريخ نفاذ الاتفاقية.

ويشترط بشكل عام أن لا تقل نسبة المحتوى المحلي المضاف عن (٣٥%) مع إمكانية أن يدخل في تحديد نسبة المحتوى المحلي ما مقداره (١٥%) من القيمة المقدرة للسلعة من منشأ أمريكي أو منشأ أردني لغرض الاستفادة من الإعفاءات الجمركية بموجب الاتفاقية. وتتضمن الاتفاقية كذلك تدابير خاصة بالحماية للصناعة المحلية في حال تضررها نتيجة للتحرير في اطار الاتفاقية

* اتفاقية التجارة الحرة مع دول رابطة لافتا :

وقع الأردن والدول الأوروبية (لافتا) اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين بتاريخ 21/6/2001 وتضم كل من النرويج وسويسرا وايسلندا والختنشتاين ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ 1/9/2002 وتأتي هذه الاتفاقية بين الجانبين لتعزيز التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي وتضم هذه الاتفاقية العديد من المجالات في التعاون الاقتصادي والفني كحقوق الملكية والأنظمة والجمارك وقواعد فنية وتصل الاتفاقية إلى التحرير الكامل بانتهاء الفترة الانتقالية ومدتها (12) سنه من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

خلال هذه الفترة يبدا الأردن بالتخفيض التدريجي على الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على المستوردات من السلع الصناعية من بلد المنشأ دول لافتا وأيضاً أصبحت السلع الأردنية معفاة من رسوم الجمارك والضرائب من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وأيضاً تتضمن الاتفاقية بروتوكولا خاصا بقواعد المنشأ تسمح هذه الاتفاقية بتراكم المنشأ القطر بين الأردن والدول العربية التي ترتبط باتفاقيات متماثلة مثل السلطة الفلسطينية ومصر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

*** اتفاقية التجارة الحرة مع سنغافورة :**

وقعت المملكة الأردنية وحكومة سنغافورة اتفاقية تجارة حرة بتاريخ 16/5/2004 ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 22/8/2005 تهدف هذه الاتفاقية إلى رفع التبادل السلع والخدمات بين البلدين وأيضاً إيجاد أسواق خارجية للمنتجات الأردنية وإمكانية تكامل المنشأ مع الدول التي ترتبط مع كل من الدولتين باتفاقيات تجارية.

وبموجب هذه الاتفاقية تدخل السلع الأردنية سوق سنغافورة معفاة من رسوم الضرائب والجمارك من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. أما بنسبة للمنتجات السنغافورية المستوردة من قبل الأردن يكون التخفيض تدريجي على الرسوم الجمركية للوصول إلى إعفاء كامل بعد (5) أو (10) سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وتوفر الاتفاقية إجراءات خاصة بالحماية من مكافحة الدعم والإغراق في حال لحق ضرر بالصناعات المحلية جراء التحرير التجاري.

*** اتفاقية التجارة الحرة مع كندا :**

وقع الأردن وكندا اتفاقية تجارة حرة بتاريخ 28/6/2009 وصدرت الإرادة الملكية بالموافقة على القانون المؤقت (قانون التصديق على اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن وكندا لسنة 2010) ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ1/10/2012 وهذه الاتفاقية تعتبر أول اتفاقية تجارة توقعها كندا مع دوله عربية وتم التوقيع على اتفاقيات مع كندا مثل التعاون في مجال العمل وفي مجال البيئة واتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار.

وتهدف هذه الاتفاقية إلى إيجاد أسواق تصدير جديدة للمنتجات الأردنية والتبادل التجاري وتعزيز العلاقة بين البلدين، وتسمح الاتفاقية للسلع الأردنية بالدخول إلى الأسواق الكندية من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وتكون هذه السلع معفاة من الرسوم الجمركية أو أية ضرائب، يتم تخفيض رسوم الجمرك والضرائب تدريجي على السلع المستوردة من كندا للوصول إلى إعفاء كامل على فترات زمنية من (5-3) سنوات وهناك سلع محددة تكون مستثناة من التخفيض الجمركي.

أما بالنسبة لقواعد المنشأ المنصوص عليها في الاتفاقية تم اعتماد قواعد تفصيلية مبسطة تعتمد على مبدأ تغيير البند الجمركي في السلعة وتعتبر هذه القواعد أسهل من تلك المطبقة حالياً في الاتفاقيات الأخرى حيث أنها تأخذ بعين الاعتبار القدرة التنافسية للصناعات المحلية والميزة النسبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا :

وقع الأردن وتركيا اتفاقية لإقامة منطقة تجارة حرة بتاريخ 1/12/2009 ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 1/3/2011 وتتضمن الاتفاقية سبل تطوير العلاقات بين البلدين من خلال إقامة منطقة تجارة حرة ونظام رسوم الجمرك ومكافحة الإغراق والتعاون الاقتصادي والتقني وقواعد المنشأ والمنافسة العادلة ومنع الاحتكار وحماية الملكية الفكرية والصحة والزراعة وفض النزاعات. وبالتالي تدخل السلع الصناعية والزراعية الأسواق التركية معفاة من الرسوم الجمركية عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

* اتفاقية إقامة منطقة التبادل التجاري الحر بين الدول العربية المتوسطة (أغادير) :

أعلنت كل من الأردن ومصر وتونس والمغرب رغبتهم في إقامة منطقة تجارة حرة في أيار 2001 وبتشجيع من الاتحاد الأوروبي حيث تم التوقيع على الاتفاقية في الرباط بالمغرب (إقامة منطقة التبادل التجاري الحر بين الدول العربية المتوسطة) المعروفة باتفاقية أغادير بتاريخ 25/2/2004 ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 6/9/2006. وهذه الاتفاقية تسعى إلى إقامة منطقة تجارة عربية كبرى، وتهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية عموما ودول المتوسط خصوصا من خلال فتح أسواق عربية للمنتجات المحلية من خلال تحقيق شروط المنشأ للسلع المسموح نفادها إلى تلك الأسواق معفاة من الرسوم الجمركية في إطار الاتفاقيات الشراكة التي تربط هذه الدول مع بعض للتصدير إلى الاتحاد الأوروبي.

وكما تتضمن الاتفاقية تحرير التجارة في السلع الصناعية والزراعية من خلال إعفاء كامل من الرسوم الجمركية والضرائب من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وتلتزم دول الأعضاء بإزالة كافة القيود غير الجمركية.

وبسبب تحرير التجارة، حدثت زيادة كبيرة في نمو التجارة العالمية بالمقارنة مع نمو الناتج العالمي. وبينما توسع الناتج العالمي خمس أضعاف زاد حجم التجارة العالمية ١٦ مرة بمتوسط ٠.٠٧% سنوياً (Ehinomen&Dasilva, 2014). وبالتالي فإن الأداء التجاري يعيد فهم عملية النمو والتنمية في البلدان. وأشار Thirlwal (2000) كذلك إلى أن معدلات التعريفات الجمركية قد انخفضت إلى ١٠% من المعدل السابق منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وعلى المستوى العالمي ازدادت التجارة الدولية بنسبة ١٧ مرة في حين ارتفع الدخل العالمي بمقدار ٤%، وتضاعف الدخل للفرد الواحد. وكما يشير Brunner (2003) إلى أن الانفتاح التجاري له أثر كبير على الدخل القومي لعينة مكونه من ١٢٥ بلد للفترة ١٩٦٠- ١٩٩٢ ولكن تأثير التجارة صغير وغير قوي على نمو الدخل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي المقابل عندما تكون العينة صغيرة فإن الانفتاح التجاري والدخل الفردي الذي يقاس بنسبة الانفتاح التجاري يؤثر بشدة على الدخل الفردي، وتشير النتائج إلى أن التجارة تميل إلى أن تكون لها أثر إيجابي على الدخل. ويشير McCullochetal. (2001) أن الزيادة في الانفتاح الاقتصادي سوف يؤدي إلى التغير في أسعار السلع والخدمات، وتؤثر هذه التغيرات في الأسعار على معيشة الأسر كمستهلكين وعلى دخولهم. وكما يقول Hanif&Batool (2006) أن ارتفاع المستوى العام للأسعار ليس بسبب تأثيره على عدم الاستقرار الاقتصادي فقط، وإنما أيضاً بسبب الضغط على مناحي الحياة لذوي الدخل المنخفض. ويضيف كل من Aron &Muellbauer (2007) وفي معظم الحالات ينظر مؤيدو فكر الاقتصاد المفتوح في الانفتاح التجاري فيما يتعلق بانخفاض المستوى العام لأسعار السلع والخدمات ووفقاً لهذا النهج التقليدي تؤدي درجة أعلى من الانفتاح التجاري إلى انخفاض التضخم على المدى الطويل من خلال تأثيره على الطلب وعلى التصدير والاستيراد.

وكما ذكر Evan (2007) فإن الانفتاح يخفف من عبء ضريبة التضخم التي يتحملها المواطن لأنه ينفق جزءاً أكبر من دخله على السلع الأجنبية وأيضاً يؤدي التضخم إلى تقدير معدلات التبادل التجاري لصالحها، فإن البلد الأصلي الذي هو سعر الصادرات يزداد فيما يتعلق بسعر الواردات. وفي الحقيقة أن الاقتصاد الأكثر انفتاحاً سيواجه عدداً أكبر من الصدمات السلبية القادمة من الخارج.

ويعرف Squalli and Wilson (٢٠٠٦) الانفتاح التجاري بأنة GDP/(X-M) الصادرات ناقص الواردات على الناتج المحلي الإجمالي ويظهر مع تنفيذ السياسات لإزالة الحواجز التجارية وأيضاً حرية حركة السلع والخدمات بين البلدان وتشمل هذه السياسات إلغاء التعرفة الجمركية وغير الجمركية والضرائب. واستندت دراسة Ashra (2002) إلى نموذج بيانات ١٥ بلد ناميا من أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا وشرق آسيا للفترات من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٩ ومن ١٩٩٠ إلى ١٩٩٧ واستخدم الصادرات بالإضافة إلى المستوردات كنسبة مئوية مع الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للانفتاح لجميع البلدان ووجد أن الصادرات والواردات من السلع والخدمات لها تأثير كبير على معدل التضخم. والعلاقة بين الانفتاح والتضخم أكبر أهمية بين الدول الأقل مديونية وأن الاقتصاديات الأكثر انفتاحاً تميل إلى أن تكون أقل تضخماً.

ويؤكد Hardouvelis (1992) الذي يشير إلى أن الانفتاح الاقتصادي من جانب المدخلات هو سمة خارجية يمكن ملاحظتها وتوفير طريقة مباشرة لاختبار النظرية. عندما تقوم السلع الوسيطة المستوردة بتهجير رأس المال (العمل) في الإنتاج، فإن درجة عالية من الانفتاح سوف تنحدر أي منحى العرض الإجمالي للاقتصاد، وتزيد التحيز التضخمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكما يتفق مع Karras(1999) الذي يشير إلى أن الانفتاح الاقتصادي يقلل من قدرة السياسة النقدية على التأثير، مع زيادة آثاره على التضخم. ويمكن أن يكون الأثر الإيجابي للانفتاح التجاري على التضخم أيضاً عن سياسة السلطات النقدية التي تتمتع بقدرة احتكارية على الصعيد الدولي الأسواق كزبائن أجانب لضبط فوائد نمو المال.

ويقول Sepehrivand&Azizi (2016) أن العلاقة بين الانفتاح التجاري والتضخم هي واحدة من أكثر المجالات الاقتصادية إثاره للجدل في العالم. والانفتاح التجاري هو واحد من أهم أدوات عملية العولمة الاقتصادية. وفقا للنظريات الاقتصادية والتجارة الحرة تعزز الإنتاج وتصدير السلع وتشكل النظم الاقتصادية على أساس المزايا التنافسية. ويعتقد الكثير من الباحثين الاقتصاديين أن التجارة الحرة لها الكثير من الفوائد، مثل تحسين القدرة التنافسية وتحسين نوعية السلع والخدمات وتسريع النمو الاقتصادي ونشر العمالة الماهرة. ومن ناحية أخرى كان التضخم محط اهتمام صانعي السياسات الاقتصادية بسبب عدم اليقين الواسع النطاق في الاقتصاد.

وفي دراسة قام بها Sandri et al. (2016) على الأردن، أشار إلى أن صافي التجارة من السلع والخدمات كانت سلبية حيث كانت إجمالي المستوردات من السلع والخدمات أعلى بكثير من إجمالي الصادرات في عام ٢٠١٤ وكان العجز في إجمالي التجارة في السلع والخدمات حوالي ٣٤% من الناتج المحلي الإجمالي، وأن إجمالي الواردات من السلع والخدمات ٥٧% من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات ٢٣%، وبعد انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٠ زاد عجز الميزان التجاري من حجمه الإجمالي ليصبح مصدر قلق خطير للبلاد وقد بلغ عجز الميزان التجاري حوالي ٣٤% في عام ٢٠١٤.

ويشير Romer(1993) أن معدلات التضخم في إطار السياسات الاحترازية المناسبة منخفضة أيضاً. وفي المقابل يدعوا البعض إلى أن الانفتاح التجاري لا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض في المستوى العام للأسعار. ويؤكد Evans (2007) أن الآثار الإيجابية للتجارة الحرة على التضخم غالبا ما يرجع ذلك إلى حقيقة أن تأثير السياسات النقدية مرتفعة جدا في الأسواق الدولية، وهذا يؤدي إلى التقلبات في طلبات الاستهلاك على السلع المحلية.

ويقول Jin (2000) ووفقاً لنظريات النمو الجديدة يؤدي الانفتاح التجاري إلى خفض معدلات التضخم عن طريق زيادة الكفاءة الإنتاجية وتحسين توزيع الموارد وتحسين استخدام القدرات وزيادة الاستثمارات الأجنبية لخفض معدلات التضخم. ويقول Lene(1997) أدى لافتقار إلى المنافسة الكاملة في الأسواق المحلية وعدم استقرار الأسعار في القطاعات غير التجارية إلى وجود علاقة عكسية بين التضخم والانفتاح التجاري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث :التضخـــــــم

تمهيد:-

ظاهرة التضخم كانت وما زالت من القضايا الهامه والمشكلات الصعبة في الاقتصاد حيث أنها تؤثر على الاقتصاد وعلى الأفراد والمجتمع بشكل عام. وبعد الحرب العالمية الثانية وسعت معظم البلدان التجارة الدولية مع رفع معدل التضخم، وكان التضخم أحد أهم الشواغل بالنسبة لصانعي السياسات والمصارف المركزية، حيث أنه يخلق حالة من عدم اليقين في الاقتصاد ذات النمو السلبي، وكما تؤدي التجارة الدولية عادة إلى نمو الاقتصاد ومن ناحية أخرى يخلق أيضاً تضخم، ويمكن لزيادة الانفتاح أن يتسبب بحالة من عدم الاستقرار في الأسعار المحلية وبالتالي تأثير غير متوقع على البلد، وبالتالي يجب أن نأخذ موضوع الانفتاح وعلاقته بالتضخم بشيء من الاهتمام حيث أنه لايوجد أي توافق بين الآراء حول هذه المشكلة (Kurihara,2013).

مفهوم التضخم :

يعرف مصطفى(٢٠١٥) التضخم بانه"هو الارتفاع المتزايد لمستوى الأسعار والذي يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين". ويقول مسعود والاصفر(٢٠١٤) بأن التضخم "ارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار والناتج عن وجود زيادة في الطلب على السلع والخدمات أكثر مما هو معروض وذلك خلال فترة زمنية". وكما يعرف شنبيش التضخم على أنه"هو تناقص للقوة الشرائية لوحدة النقود نتيجة لارتفاع الأسعار المترتبة عن قصور العرض الموجه للطلب". ويضيف الحاج(١٩٩٨) في تعريف التضخم "بأنه عبارة عن ارتفاع مستمر في الأسعار نتيجة لنمو حجم الطلب الكلي بمعدل اسرع من معدل نمو حجم العرض الكلي".

نظريات التضخم :

تقدم النظريات الاقتصادية تفسيرات لظاهرة التضخم، وقد فسرت المدرسة الكنزية ظاهرة التضخم Frisch (1983) بأنها تركز على جانب الطلب حيث أشارت إلى أن سوق العمل يلعب دوراً في ارتفاع مستوى الأسعار (التضخم) من خلال ارتفاع مستوى الطلب على السلع والخدمات والذي يحتاج إلى قوى عمالية لإنتاج هذه السلع والخدمات، وتشير المدرسة الكنزية أيضاً إلى متغيرات تساعد على زيادة الطلب على السلع والخدمات مثل الحروب والكوارث وهذا يؤدي إلى زيادة في السعر. وهذه الظاهرة تحدث بشكل مستمر وتدريجي عندما ينمو الطلب الكلي بشكل أكبر من العرض الكلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكما تفسر المدرسة النقدية ظاهرة التضخم بالاعتمادعلى نظرية كمية النقود وتشير في حالة بقاء سرعة دوران النقود وحجم السلع والخدمات ثابت في المدى القصير، فإن زيادة عرض النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار بذات السنة، وهذا يعني انه عند توازن سوق النقود وسوق السلع عند مستوى الدخل وسعر الفائدة أي عند تقاطع منحنى (is) و(lm) أي زيادة عرض سوق النقود يؤدي إلى زيادة الطلب في سوق السلع وبالتالي يرتفع مستوى الأسعار. ويشير(1963) Friedman إلى أن التضخم "هو دائما وفي كل مكان ظاهرة نقدية تنشأ عن التوسع السريع في كمية المال من إجمالي الناتج".

١- نظرية سحب الطلب :

أكد كينز(Keynes, 1936) واتباعه أن الزيادة في الطلب الكلي كمصدر لتضخم الطلب على السحب، ويشمل الطلب الكلي الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي. وعندما تتجاوز قيمة الطلب الكلي قيمة العرض الكلي على مستوى العمالة الكاملة تنشأ الفجوة التضخمية. وكلما ازدادت الفجوة بين الطلب الكلي وإجمالي العرض ازدادت سرعة التضخم. ووفقاً لنظرية سحب الطلب لكينز فإن السياسة التي تؤدي إلى انخفاض كل مكون من مكونات الطلب الكلي تكون فعالة في الحد من الطلب وعلى التضخم، ومن بين التخفيضات الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب والتحكم في حجم الأموال وحدها أو معاً.

٢- نظرية دفع التكاليف :

يقول Haile (2017) تنشأ هذه الأنواع من التضخم من أي صدمة من جانب العرض في الاقتصاد، وكذلك يمكن أن تعكس الزيادة في تكاليف المواد الخام وارتفاع تكاليف العمالة والضرائب المباشرة وغير المباشرة، إلى زيادة الأسعار أو دفع الأسعار إلى الزيادة وبالتالي تقليل الإنتاج. وتضيف (Batten, 1981) لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة في حالة ارتفاع الأسعار الإجمالية، وتشكيل اتحاد يطالب بإيرادات إضافية للأجور فإن ارتفاع الأجور بدورة يمكن أن يساعد على دفع التضخم وهذا الارتفاع سوف يرفع الأسعار في قطاعات أخرى من الاقتصاد، ويعني ذلك أنه اذا كان قطاع إنتاج معين يحتوي علي مدخلات تستخدم السلع والخدمات المنتجة في قطاع آخر تزداد تكاليف الإنتاج فيه، فإن أسعار السلع المنتجة في القطاع الأول سوف تزداد.

٣- التضخم الهيكلي :

يقول إبراهيم والشريف (٢٠١٧) أن التضخم الهيكلي يعود إلى عوامل مؤسسية غير نقدية تتعلق بالبنية الهيكلية للاقتصاد، والتطور غير المتوازن في القطاعات، بالإضافة إلى الصراع على توازن الثروة وانعكاسات ذلك على تكلفة عناصر الإنتاج وبالتالي على المستوى العام للأسعار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- نظرية كينز للتضخم(Keynes, 1936) :

وخلافاً للحالة من الاقتصاديين الكلاسيكيين، وان المال يخلق تأثير حقيقي حيث توجد قدرات الخمول. وأن أي رصيد نقدي إضافي يقلل من معدلات الفائدة أو يزيد الاستثمار ونتيجة لذلك فإن ارتفاع الأول في السعر يمكن أن يقابله تماماً السعر المنخفض الأخير، ومن ثم لاتوجد وسيلة لتحويلها مباشرة إلى مستوى العام للأسعار. وكما حدد كينز ثلاثة أسباب أساسية تدعو إلى أن يطلب الوكلاء الاقتصاديون التوازن النقدي، الطلب على المعاملات (تمشياً مع الاقتصادين التقليديين) والطلب الاحتياطي (لحالات الطوارئ) والطلب المضاربة (المال كمخزون للقيمة)، وقد احتوى على هذه الدوافع الثلاثة معا في وظيفة الطلب على النقود التي قدمها، والطلب على النقود ذات الصلة بشكل إيجابي للدخل وسلباً لمستوى أسعار الفائدة، وبالتالي الاعتراف بدور سعر الفائدة في التأثير على الطلب علي المال. ويقول Humphrey (1974) أشار كينز إلى أن سعر الفائدة الاسمي اشتمل على وظيفة الطلب على الأموال مؤكدا أن التغيرات في كمية الأموال تؤثر على مستوى الأسعار فقد بعد التأثير على مستوى سعر الفائدة ومن ثم الاستثمار والإنتاج والعمالة.

أنواع التضخم :

يقسم التضخم إلى مجموعة من الأنواع بناء على معايير اقتصادية متنوعة:

١- التضخم المرغوب أو الداخلي

ويشير صالح (٢٠١٥) أن هذا النوع من التضخم يشكل ما نسبة أقل من ٢% في ارتفاع مستوى الأسعار العام، وهو يؤدي إلى تحفيز المنتجين لزيادة إنتاجهم للمحافظة على مستوى معين من المعيشة. ويقول الحاج(١٩٩٨) أنه في هذه الحالة لا تؤدي أي زيادة في الطلب إلى زيادة في الإنتاج وإنما الزيادة في الطلب يقابلها زيادة في الأسعار.

٢- التضخم الزاحف

يسمى أيضاً التضخم المتدرج وهذا التضخم يبدا بزيادة الأسعار ببطء ولكن مستمر يكون مقبولا على المدى القصير ومع ذلك يؤدي إلى ارتفاع كبير في الأسعار على المدى الطويل، وقد ظهر هذا التضخم في أمريكا وإنجلترا في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات القرن الماضي، وتعتبر هذه الزيادة في الأسعار آمنة وأساسية للنمو الاقتصادي (الشمري، ١٩٨٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- التضخم المكبوت

عند ارتفاع الأسعار بشكل معتدل أي أن معدل ارتفاع الأسعار أقل من ١٠% سنويا، يكون التضخم بهذا المعدل إشارة تحذير إلى الحكومة للسيطرة على التضخم، لأنها قد تكون مقدمة لزيادة اسرع في الأسعار، تلجأ الحكومات إلى التخفيف من تأثيره على الأفراد من خلال الدعم أو تجميد الأسعار (Echekoba et al. 2015).

٤- التضخم الجامح أو المفرط

التضخم الجامح هو من أشد أنواع التضخم وأخطرها حيث يؤدي إلى تدهور القيمة الشرائية وأي نظام نقدي، حيث أنه لا يمكن قياسه ولا السيطرة عليه إطلاقاً ويؤدي إلى زيادة مستمرة في تكاليف الإنتاج وبالتالي يؤدي هذا الوضع إلى انهيار كامل للنظام النقدي بسبب الانخفاض المستمر في القوة الشرائية للنقود (طاقة وآخرون، ٢٠٠٩)، ويقول خلف (٢٠٠٧) عن التضخم الجامح أنه ارتفاع للأسعار بشكل سريع جدا حتى أنه تنخفض القيمة الشرائية للنقود وتفقد قيمتها وفي هذه الحالة يتم التخلي عن النقود والاحتفاظ بالأصول الأخرى.

أسباب التضخم :

بسبب اختلاف وجهات النظر في تحديد ظاهرة التضخم وتعدد أسباب حدوث هذه المشكلة، وقد لايوجد سبب واحد لحدوث التضخم، وإنما قد تكون هناك عدة أسباب توجد هذه الظاهرة ومن أهم هذه الأسباب:

١- العامل النقدي

ويقول داود وآخرون (٢٠٠١) أن زيادة كمية النقود في المجتمع تؤدي إلى زيادة في الأسعار وأن زيادة النقود تأتي من زيادة كميتها وسرعة دورانها وهذا كله متعلق بالسياسات النقدية والسياسات المالية للدولة، فعندما يقوم البنك المركزي بإصدار النقود ضمن سياسة لتغطية العجز أو توسع البنوك التجارية وزيادة حجمها من خلال القروض والتسهيلات كل هذا يؤدي إلى زيادة كمية النقود.

٢- تضخم في زيادة تكاليف الإنتاج

يشير الجنابي وأرسلان (٢٠٠٩) أن أسباب التضخم هو انخفاض العرض ويعود إلى زيادة تكاليف الإنتاج مثل الأجور وزيادة أسعار المواد الأولية والمواد الخام وبالتالي هناك عدة أسباب لارتفاع تكاليف الإنتاج والذي سوف ينعكس على مستوى الأسعار العام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- تضخم جذب الطلب

يحدث تضخم الطلب عند مستوى التشغيل الكامل وهذا يؤدي إلى ارتفاع في مستوى الأسعار نتيجة إلى زيادة الطلب الكلي الذي يقابله خفض في العرض الكلي، ويعود السبب إلى توسع السلطة النقدية البنك المركزي أو زيادة عرض النقود مما يؤدي إلى زيادة في الطلب النقدي على السلع والخدمات، وزيادة في الأسعار (خلف، ٢٠٠٦).

ونجد من خلال الأسباب التي تؤدي إلى ظاهرة التضخم، تضخم الطلب وزيادة تكاليف الإنتاج والعامل النقدي فهذه الأسباب تعد عامل رئيسي لرفع الأسعار.

ويرى Umo (2007) أنه عندما يزيد الطلب الإجمالي أكثر من الزيادة في العرض الحالي من الناتج وسحب الطلب يحدث التضخم، وهو ارتفاع الطلب العام الذي هو رفع المستوى العام للأسعار صعودا. وبالإضافة إلى ذلك فإن تضخم الطلب على الطلب هو الطلب الإجمالي المفرط الذي يسيره العرض الزائد من المال، وأن السياسة المالية والنقدية هي السياسة المناسبة للتعامل مع هذا النوع من التضخم . وكما يرى Fisher (1911) أن أي تغير في كمية الأموال ينتج تغيير مباشر في مستوى الأسعار، ومع ذلك يجادل Keynes (1936) بأن أي تغيير في كمية المال قد تؤثر أو لا تؤثر على الأسعار، والواقع أن التغيرات في المعروض من الأموال والأسعار ينظر إليها من خلال تأثيرها على معدل الفائدة ومستوى الاستثمار والناتج والعمالة والدخل. وتركز نظرية كينز الجديدة على الإنتاجية لأن انخفاض مؤشرات الإنتاجية يقلل من العوائد على نطاق واسع ويؤدي إلى ضغوط تضخمية ناتجة عن التسخين المفرط في الاقتصاد واتساع الفجوة الإنتاجية.

ويقول Krugman (1991) أن التضخم يخلق تكاليف في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأن التضخم له آثار سلبية في أي اقتصاد، وكما يمكن أن يؤدي التضخم إلى ضعف استخدام الموارد عن طريق إجبار المعاملات والمضاربات غير الفعالة وتضييق نطاق القرارات الاقتصادية الرشيدة وفقدان الحكومة مصداقيتها. وتشير دراسة Romer (1993) إلى وجود علاقة سلبية بين التضخم ودرجة الانفتاح التجاري أن الآثار المترتبة على التبادلات التجارية يؤدي إلى تغير العلاقة بين الإنتاج والتضخم، وفي ظل اقتصاد أكثر انفتاحا سيؤدي انخفاض الناتج الحقيقي إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية بشكل أسرع نسبيا مقارنة بالزيادات في أسعار السلع المحلية، مما يؤدي إلى ارتفاع التضخم في أسعار المستهلكين. وكما يؤيد Rogoff (2006) العلاقة بين الانفتاح والتضخم من خلال زيادة الانفتاح ويشير Rogoff إلى أن التأثيرات المؤيدة للمنافسة المتمثلة في زيادة الانفتاح التي تضعف قوة الاحتكارات المحلية ونقابات العمال تسهم في زيادة مرونة الأجور والأسعار، وأن زيادة الأجور ومرونة الأسعار يقلل من مكاسب الناتج التي ستجنى من السياسة النقدية التوسعية لأي دفعة تضخمية معينة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

درس Romer (1993) وكذلك Rogoff (1985) اقتصاد ١١٤ بلد خلال الفترة ١٩٧٣ إلى ١٩٨٨ ووجد علاقة سلبية قوية بين الانفتاح والتضخم، وقد أصبح هذا يعرف باسم فرضية Romer، وكان التفسير هو أن السلطات النقدية في الاقتصاديات المفتوحة لديها حوافز أقل لإجراء توسع نقدي مفاجئ وذلك لإن التوسع النقدي المفاجئ هو مسؤول عن سعر الصرف الحقيقي للاستهلاك، التي تكون آثارها السلبية أكبر في الاقتصاديات المفتوحة، وبالتالي إذا كان التوسع النقدي المفاجئ عاملاً محدداً هاماً للتضخم فإن السلطات النقدية في الاقتصاديات المفتوحة ستكون لديها حوافز أقل وستكون معدلات التضخم اقل. وبعد ورقة Romer تم مناقشة العلاقة بين التضخم والانفتاح التجاري (Jin,2000) وعلى نطاق واسع أن فرضية رومر لديها دعم من نظرية النمو الجديدة التي تبين أن الانفتاح من المرجح أن يؤثر على التضخم من خلال تأثيره على الناتج. وكما يشير (Ashra,2002) أن الصلة بين الانفتاح والتضخم يمكن أن تعمل من خلال زيادة الكفاءة التي من المحتمل أن تقلل التكاليف من خلال التغيرات في تكوين المدخلات المشتراة محلياً ودولياً، وتخصيص الموارد وزيادة استخدام الطاقة وزيادة الاستثمارات الأجنبية التي يمكن أن تحفز نمو الناتج وتخفف الضغط على الأسعار، وأن التضخم يتأثر بالانفتاح التجاري بغض النظر عن حجم الاقتصاد أو مدى التضخم.

ويلاحظ Lane (1997) أن قناة شروط التجارة في دراسة Romer لا يمكن أن تفسر انخفاض حساسية الناتج إلى التضخم في دول ذات الاقتصاديات الصغيرة جدا بحيث لا تؤثر على الأسعار النسبية الدولية، وأن زيادة الانفتاح التجاري يقلل من مكاسب الإنتاج المحتملة من التضخم غير المتوقع في القطاعات غير التجارية التي تتميز بالمنافسة غير الكاملة.

وتتأثر التجارة بعدة عوامل مثل العرض والطلب والتضخم وعدد السكان والتكنولوجيا ويقول (2013) Ramzanأن ارتفاع التضخم بشكل كبير يكون تأثيره سيئاً على الاقتصاد والمجتمع وكما يؤدي ارتفاع التضخم والتنظيم غير السليم للأسعار والمعلومات غير الكاملة عن مستوى الأسعار الإجمالي إلى حدوث حالة تضخمية في الاقتصاد، فضلاً عن مشاكل اقتصادية مثل الفقر وعجز في ميزان المدفوعات والبطالة وعلية فإنه من الممكن أن يؤدي زيادة الانفتاح التجاري إلى انخفاض التضخم بشكل غير مباشر وبالتالي تخفيض المستوى العام للأسعار ومع الانفتاح تكون الواردات أرخص بالنسبة للمنتجين المحليين للحد من الأسعار والتقليل من تكلفة الإنتاج. وكما يمكن ان تؤثر المتغيرات النقدية والمالية والهيكلية على التضخم، وتقلبات أسعار سعر الصرف وتدفقات الاستثمارات الأجنبية وميزان المدفوعات على مستوى الأسعار، ولكن عندما يصبح الاقتصاد مفتوحا تفقد هذه الأدوات النقدية والمالية والهيكلية سيطرتها على التضخم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أصبحت سياسة سعر الصرف أحد القضايا الاقتصادية العالمية الرئيسية، ومنذ الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ وخلال فترة الأزمة المالية ضخت السلطات النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية السيولة لتحفيز النمو الاقتصادي، وانخفض الدولار الأمريكي بشكل كبير مقابل العملات الرئيسية للاقتصاديات الناشئة (Cui, 2014). وفي دراسة Alfaro (2001) توصل إلى أن سعر الصرف عامل هام للحد من التضخم ويشير إلى أنه لا يوجد في المدى القصير أي تأثير للانفتاح التجاري على التضخم، وكما أن سعر الصرف الثابت عامل هام للحد من التضخم، ولكن على المدى الطويل توجد علاقة سلبية بين الانفتاح والتضخم.

ويقول Iyona(1973) أن العجز المالي هو العامل الرئيسي للتضخم لأنه يؤثر على العرض النقدي، وأن درجة استيعاب التغيرات المحلية في الطلب من قبل التحركات في مستوى الواردات بدلا من التأثير على الأسعار المحلية ستكون مرتبطة إيجابياً بدرجة الانفتاح التجاري وبحسب نظرية النمو الجديدة من الممكن أن يؤثر الانفتاح على التضخم من خلال الإنتاج. وأيضاً أن الزيادة في الانفتاح وفتح باب التصدير لها تأثير على التضخم، ويقول Berument and Tansel (2008) أن زيادة انفتاح التجارة التصديرية تقلل من تقلبات التضخم في جميع بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومع ذلك فإن الزيادة في انفتاح تجارة الواردات تقلل من مستويات الأسعار بالنسبة للأردن والمغرب ولكنها تزيدها بالنسبة للجزائر وتركيا. خلال فترة التسعينيات كان انخفاض متوسط معدلات التضخم على الصعيد العالمي، وبلغ معدل التضخم في الاقتصاديات الصناعية مابين عامين (١٩٨٢ و١٩٩١) ٤.٩% ولكنه انخفض إلى ٠.٨%في نهاية عام ١٩٩٩، وبلغ متوسط التضخم في البلدان النامية مابين عامين (١٩٨٢ و١٩٩١) ٤٥.١% وانخفض إلى ٦.٩% في نهاية ١٩٩٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع : التحليل الوصفي

الانفتاح التجاري :

في بداية الثمانينات شهدت الصادرات في الأردن زيادة متذبذبة وكان معدل نمو الانفتاح التجاري منخفض وذلك بسبب زيادة المستوردات وحدوث فجوه استيرادية. وفي عام ١٩٨٨ دخلت الأردن في أزمه مالية نتيجة لهبوط سعر صرف الدينار إلى النصف تقريباً وتراجع الدعم المالي العربي وارتفعت عملية الاقتراض والمديونية نتيجة لارتفاع معدلات الإنفاق العام وبخاصه الانفاق العسكري كما أدى إلى تفاقم العجز المالي وميزان المدفوعات وتراجع الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي الأردني وأيضاً تراجعت التحويلات من العاملين في دول الخليج بنسبه كبيرة، ادى هذا التدهور في الاقتصاد إلى انهيار سعر صرف الدينار الأردني إلى النصف بالإضافة إلى الارتفاع الكبير في الأسعار في تلك الفترة (الشاعر، ٢٠٠٧).

وفي بداية التسعينيات انخفض معدل نمو الانفتاح التجاري وذلك بسبب الظروف السياسية في المنطقة. وكان من أبرزها حرب الخليج بحيث تم الاستغناء عن عدد كبير من العاملين في دول الخليج وانخفاض المساعدات العربية والخارجية جراء موقف الأردن الداعم للعراق بالإضافة إلى مقاطعة دول الخليج للبضائع الأردنية وبناءً على ذلك بدأ الأردن في عام ١٩٩٢ باتخاذ برامج تصحيح اقتصادي تحت مظلة صندوق النقد الدولي. لزيادة دخل الفرد ورفع مستوى الإنتاج وخلق فرص عمل وزيادة الاستثمار الأجنبي، ووضع برامج لإصلاح العجز في الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات وخفض المستوردات والاعتماد على الإيرادات المحلية بالإضافة إلى إزالة القيود أمام حركة رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي (الحموري، ٢٠٠٧).

وفي عام ٢٠٠٠ سجلت هذه الفترة العديد من الأحداث الاقتصادية فقد تم تعديل أنظمة وقوانين لتشجيع الاستثمار وتوجيه المؤسسات المالية لاتباع سياسات نقدية ومالية أثرت على استقرار الدينار الأردني، وأيضاً توقيع الأردن عدة اتفاقيات تجارية دولية ساهمت في دخول السلع الأردنية إلى الأسواق العالمية. ومع بداية الأزمة المالية في عام ٢٠٠٧ التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية المسمية بأزمة الرهن العقاري، انخفض معدل نمو الانفتاح التجاري وكان هذا الحدث بداية أزمة مالية عالمية جديدة أثرت على اقتصاديات العالم وتوالت الأحداث بعد ذلك وتراجع البورصات العالمية، وانخفاض أسعار اسهم المصارف الكبرى في أمريكا ويعود هذا التراجع إلى توسع المؤسسات المالية الأمريكية في منح قروض عالية المخاطر، إلا أن تلك الأزمة لم تؤثر على الاقتصاد الأردني نتيجة للسياسات التي اتبعها البنك المركزي الأردني للحفاظ على قيمة الدينار الأردني (الحسامي، ٢٠١٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي ظل هذه الظروف والتحديات الكبيرة أمام الاقتصاد الأردني من أجل المحافظة على الاستقرار النقدي للاقتصاد فقد شهدت المنطقة أحداث سياسية أثرت أيضاً على الاقتصاد الأردني مثل أحداث الربيع العربي والحروب في المنطقة كان لها أثر سلبي على التجارة الخارجية.

جدول (١) معدل نمو الانفتاح التجاري للفترة (١٩٨٠-٢٠١٦)

السنة	الصادرات الكلية	المستوردات	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	الانفتاح التجاري	معدل النمو الانفتاح التجاري
1980	171.5	716.0	1164.8	0.761953711	
1981	242.6	1047.5	1448.7	0.890520046	0.168732475
1982	264.5	1142.5	1649.9	0.852755291	-0.042407529
1983	210.6	1103.3	1786.6	0.735398866	-0.137620284
1984	290.7	1071.3	1909.7	0.713214104	-0.030166979
1985	310.9	1074.4	1970.5	0.703011258	-0.014305446
1986	256.0	850.2	2240.5	0.493727329	-0.297696412
1987	315.7	915.6	2286.7	0.538454825	0.090591492
1988	381.5	1021.7	2349.5	0.597227624	0.109150844
1989	637.6	1230.1	2425.4	0.770068971	0.28940615
1990	706.1	1725.8	2760.9	0.880831283	0.143834275
1991	770.7	1710.5	2958.0	0.838820212	-0.047694799
1992	829.3	2214.0	3610.5	0.842903705	0.004868138
1993	864.7	2453.6	3884.2	0.854310066	0.013532223
1994	995.2	2362.6	4357.4	0.770588399	-0.097999159
1995	1241.1	2590.3	4714.7	0.812650083	0.054583854
1996	1288.2	3043.6	4911.3	0.882001199	0.085339456
1997	1301.4	2908.1	5137.4	0.819385794	-0.070992426
1998	1277.9	2714.4	5609.9	0.711657939	-0.131473911
1999	1298.8	2635.2	5778.1	0.680845386	-0.043296858
2000	1346.6	3259.4	5998.6	0.767842746	0.127778438
2001	1626.7	3453.7	6363.7	0.798335225	0.03971188
2002	1963.9	3599.2	6794.0	0.818829759	0.025671589
2003	2136.7	4072.0	7228.8	0.858887561	0.048920795
2004	2753.0	5799.2	8090.7	1.05704466	0.230713666
2005	3049.6	7442.9	8925.4	1.175582311	0.112140627
2006	3689.9	8187.7	10675.4	1.112617649	-0.053560403
2007	4063.6	9722.2	12131.4	1.136373096	0.021350953
2008	5633.0	12060.9	15593.4	1.134703738	-0.001469023

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-0.237429078	0.865292075	16912.2	10107.7	4526.3	2009
-0.011976047	0.854929296	18762.0	11050.1	4990.1	2010
0.092469022	0.933983772	20476.6	13440.2	5684.6	2011
-0.00888064	0.925689399	21965.5	14733.7	5599.5	2012
-0.035956922	0.892404457	23851.6	15667.3	5618	2013
-0.020563558	0.874053446	25437.1	16280.2	5953.2	2014
-0.136749942	0.754526688	26637.4	14537.2	5561.4	2015
-0.078615383	0.695209283	27444.8	13720.4	5359.5	2016

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة عمان - الأردن. تم احتساب معدل نمو الانفتاح التجاري من قبل الباحث.

التضخم :

شهد الاقتصاد الأردني في الفترة ١٩٨٠ إلى ٢٠١٦ معدلات تضخم في مجملها استقرار نسبي ومعدلات منخفضة في سنوات عدة. ولكن في الثمانينات كانت معدلات التضخم مرتفعة وكان سبب الارتفاع هو انهيار قيمة الدينار الأردني في عام ١٩٨٨ وتأثير حرب الخليج على الاقتصاد الأردني بشكل كبير (Mallawi and Tarawneh, 2004). وانخفاض التحويلات العاملين في الخارج وعودة عدد كبير من العاملين في دول الخليج، مما استدعى إلى اتخاذ برامج لتصحيح الاقتصاد عام ١٩٩٢ ولكن كان هناك عقبات أمام هذا البرنامج منها معدل النمو السكاني أعلى من معدلات النمو الاقتصادي، وحرب الخليج، واستقبال اللاجئين مما شكل عبء على الموارد وزيادة الإنفاق على المشاريع الخدمية وليس الاستثمارية. وفي المقابل في عام ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٠ كان هناك استقرار نسبي في معدلات التضخم منخفضة مقارنة مع الفترة السابقة وسبب هذا الاستقرار هو تبني الأردن برامج تصحيح اقتصادي مقترح من صندوق النقد الدولي عام ١٩٩٢ وذلك باتباع سياسة نقدية ومالية تقشفية للسيطرة على عرض النقد وخفض النفقات الحكومية. وكان دخول الأردن في اتفاقيات تجارية دولية ساعد على دفع عجلة النمو وساهم في خفض معدلات التضخم، ولكن الأزمة المالية عام ٢٠٠٧ أثرت على المملكة وارتفع معدل التضخم السنوي إلى ١٣.٩٤% عام ٢٠٠٨، ولكن السياسات التي اتبعها البنك المركزي الأردني للحفاظ على قيمة الدينار الأردني ساهمت في خفض معدلات التضخم وأيضاً توقيع اتفاقيات تجارة حرة بين الأردن والاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٦، واتفاقية الأردن مع أمريكا عام ٢٠١١، واتفاقية التجارة مع كندا وتركيا عام ٢٠٠٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٢) معدلات التضخم السنوي للفترة (١٩٨٠-٢٠١٦)

السنة	معدلات التضخم السنوي %	السنة	معدلات التضخم السنوي %
1980	11.11	1999	0.60
1981	7.73	2000	0.67
1982	7.38	2001	1.77
1983	5.11	2002	1.83
1984	3.74	2003	2.34
1985	3.06	2004	2.64
1986	0.00	2005	3.68
1987	-0.17	2006	6.26
1988	6.65	2007	4.74
1989	25.62	2008	13.94
1990	16.21	2009	-0.74
1991	8.21	2010	4.84
1992	3.95	2011	4.17
1993	3.30	2012	4.52
1994	3.52	2013	4.82
1995	2.35	2014	2.90
1996	6.50	2015	-0.88
1997	3.04	2016	-0.87
1998	3.08		

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة عمان، الأردن.

الناتج المحلي الإجمالي :

حقق الاقتصاد الأردني تحسنا ملحوظا خلال الفترة التسعينيات جراء الإصلاحات الاقتصادية التي تبناها بعد الأزمة المالية في الثمانينات، وتشجيع الاستثمار الأجنبي مما أدى إلى نمو مختلف القطاعات الاقتصادية وكان السبب هو نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام وهذا النمو كان يرتفع وينخفض نسبياً، وبالرغم من أن الظروف الإقليمية والدولية التي تسود المنطقة من حروب وأوضاع غير مستقرة في الدول المجاورة إلا إن الإصلاحات والسياسات الاقتصادية كانت كفيلة باستمرار عجلة النمو.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٣) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة (١٩٨٠-٢٠١٦)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	معدل النمو بالناتج المحلي الإجمالي	السنة	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	معدل النمو بالناتج المحلي الإجمالي
١٩٨٠	1164.8		1999	5778.1	0.029992321
1981	1448.7	0.243769497	2000	5998.6	0.038163584
1982	1649.9	0.138911556	2001	6363.7	0.060867067
1983	1786.6	0.082853444	2002	6794.0	0.067605085
1984	1909.7	0.068852625	2003	7228.8	0.063998739
1985	1970.5	0.031868535	2004	8090.7	0.119232081
1986	2240.5	0.137011697	2005	8925.4	0.10316741
1987	2286.7	0.020629507	2006	10675.4	0.196070601
1988	2349.5	0.027460376	2007	12131.4	0.136392293
1989	2425.4	0.032280695	2008	15593.4	0.285375603
1990	2760.9	0.138349151	2009	16912.2	0.084574131
1991	2958.0	0.071371042	2010	18762.0	0.109377249
1992	3610.5	0.220601551	2011	20476.6	0.091385029
1993	3884.2	0.07580441	2012	21965.5	0.072711337
1994	4357.4	0.121843394	2013	23851.6	0.08586942
1995	4714.7	0.081985778	2014	25437.1	0.066472956
1996	4911.3	0.041706348	2015	26637.4	0.047184751
1997	5137.4	0.046026922	2016	27444.8	0.030313357
1998	5609.9	0.091967686			

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة عمان - الأردن. تم احتساب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من قبل الباحث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس : منهجية الدراسة واختبار الفرضيات والنتائج والتوصيات

منهجية الدراسة :

قام الباحث من خلال هذا الفصل بالتطرق إلى التعريف بالمنهج الأمثل الذي سيخدم الدراسة، بالإضافة إلى التعريف بالمتغيرات الاقتصادية التي يتم اختيارها وسبب اختيارها مع الإشارة إلى مصادرها، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيراً تبيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

مصادر جمع البيانات :

وتم الرجوع في جمع البيانات إلى المصادر التالي:

- المصادر الأولية: والمتعلقة بالبيانات والتي تم الحصول عليها من نشرات وزارة المالية.
- المصادر الثانوية: التي تتعلق بتغطية الإطار النظري للدراسة، والتي تم جمعها من الكتب والدوريات والمجلات العلمية المحكمة والرسائل الجامعية الدراسات السابقة بموضوع الدراسة.

الاختبارات المستخدمة :

بسبب التطور في مجال الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية، فقد اهتمت الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية باستقرار أو عدم استقرار تلك السلاسل، وخاصة بعدما نشر Nelson &Plosser (1982) دراستهما التي أكدا فيها أن معظم السلاسل الزمنية المالية للولايات المتحدة الأمريكية تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root) أي أن معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة (Non-Stationary)، وبالتالي فإن تطبيق الأساليب القياسية التقليدية على بيانات غير مستقرة إحصائياً سيؤدي إلى إظهار نتائج غير دقيقة أو زائفة، لذلك ستقوم الدراسة الحالية بتطبيق اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي فولر-(Dickey Fuller)وفليبس بيرون للتأكد فيما إذا كانت هذه البيانات للمتغيرات المدروسة مستقرة أم غير مستقرة.

وتسعى الدراسة الحالية للحصول على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المشمولة في الدراسة، لذلك تم تطبيق أحد اختبارات التكامل المشترك (Co-Integration Test) الذي سيظهر وجود علاقة طويلة الأجل أم لا، وعند التثبت من وجود جذر الوحدة (Unit Root) في السلاسل الزمنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيمكن الكشف عن ما إذا كان لديها اتجاه (Trend) أم لا، والمتوفرة ضمن أشكال اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller)، مع تحديد عدد سنوات الإبطاء لمعرفة هل يحتوي اتجاه أم لا، بحيث يتم إدخاله في حالات إجراء عمليات الانحدار المختلفة، لأن وجود اتجاه في البيانات للمتغيرات الداخلة في نموذج اقتصادي سيؤدي إلى ظهور أثر ذلك الاتجاه في معاملات المتغيرات الأخرى، وإذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى نأخذ الفرق الأول ويعاد اختبار الاستقرار مرة أخرى، فإذا لم تكن مستقرة نأخذ الفرق الثاني وهكذا، إلى أن تصبح السلسلة الزمنية الواحدة تتصف بالاستقرار، وعادة لا يتحقق استقرار السلاسل الزمنية إلا بفترات إبطاء أعلى من الدرجة الأولى، لذلك فإن اختبار ديكي فولر لفترة الإبطاء الأولى قد لا تكون مناسباً لإظهار استقرار السلاسل الزمنية، لذلك ستستخدم هذه الدراسة أحد أشكال الاختبار الذي يوفر فترة إبطاء أعلى مثل (Augmented Dickey-Fuller) و(Phillips &Perron).

اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

غالباً ما تتسم البيانات الاقتصادية بوجود تغيرات هيكلية تؤثر على درجة استقرار السلاسل الزمنية، لذا يعد تحديد درجة الاستقرار مهماً قبل اختبار العلاقات بين المتغيرات، حيث يتطلب ذلك عدم استقرار البيانات وتكاملها من نفس الدرجة (السحيباني، ٢٠٠٧)، فإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة المتغير العشوائي مستقرة، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من المرتبة الأولى (Integrated of Order1) أي I(1).

أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة الأولى تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي I(2) وهكذا، إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال أنها متكاملة من الرتبة صفر، وهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة، أي I(0)، بشكل عام فإن السلسلة (X_t) تكون متكاملة من الدرجة (d) إذا كانت ساكنة عند مستوى الفروق (d)، لذا فإنها تحتوي على عدد (d) جذر وحدة (Seddighi et al., 2000).

وقد وضحت عدد من الدراسات منها دراسة Nelson and Polsser (1982) أن أغلب السلاسل الزمنية تحتوي جذر الوحدة، وكذلك بينت الدراسات التي قام بها Stock and Watson (1989) أن مستويات تلك السلاسل الزمنية غير مستقرة. وهذا معناه أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن بوجود جذر الوحدة في أي سلسلة زمنية، والذي من شأنه أن يؤدي إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي (العبدلي، ٢٠٠٥). ويوجد هناك عدد من الاختبارات التي يمكن استخدامها للتأكد من وجود أو عدم وجود جذر الوحدة، أي لتحديد مدى استقرار السلسلة الزمنية منها طريقة Phillips and Perron (1988)(PP). واختبار ديكي فوللر المطور (Augmented Dickey-Fuller)(ADF)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد يختلف (PP) عن (ADF) بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق والذي يأخذ في الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في سلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعلمي (Nonparametric Correction) ويسمح بوجود متوسط لا يساوي صفر واتجاه خطي للزمن. ويستخدم لاختبار استقرار المتغيرات المستعملة عبر الزمن (Gujarati & Porter, 2009)، والاختبارات التقليدية، لاستقرار السلاسل الزمنية على غرار اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون تختبر فرضية وجود جذر الوحدة

طرق علاج عدم الاستقرار في بيانات السلسلة الزمنية :

ولتجنب الآثار التي تنعكس على عدم استقرار وسكون السلسلة الزمنية يجب معالجة استقرارها عن طريق إحدى المعالجات المعروفة مثل طريقة الفروق وطريقة التحويل اللوغريتمى وغيرها.

ومن أهم طرق تحقيق استقرار السلسلة الزمنية هي طريقة الفروق وتقوم هذه الطريقة على مبدأ طرح القيم بعضها من البعض الآخر وغالبا نتيجة هذه العملية الحصول على بيانات قيمتها أصغر من البيانات الأصلية وهذا يعنى تقليل التبادل، وهذه الطريقة تكون صالحة لمجموعة من البيانات على خلاف الطرق الأخرى التي تضع قيوداً على البيانات فمثلاً التحويل اللوغريتمى استخدامه يشترط عدم وجود قيم سالبة في البيانات، عموما طريقة الفروق من أكثر الطرق استخداماً في البيانات بشكل عام وفي بيانات السلاسل الزمنية بشكل خاص(فندل، ٢٠٠٥).

اختبار التكامل المشترك (Co-Integration Test):

تحليل التكامل المشترك الذي تم تقديمه من قبل Engel and Granger (1987) يقدم دعماً للنظرية الاقتصادية من خلال رصد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في إطار إحصائي، فمن منظور اقتصادي فإن بعض المتغيرات تتحرك بانتظام بمرور الوقت على الرغم من أنها تتسم بشكل منفرد بالتذبذب العشوائي، لذا فإن تحليل التكامل المشترك يعد أحد الأدوات المهمة عند دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل.

إذن فإن التكامل المشترك تصاحب (Association) بين سلسلتين زمنيتين (X_1Y_1) أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيها ثابتة عبر الزمن، حيث إن العلاقات الطويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بتقييم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة، وتتطلب حدوثه الحالة التي تكون السلسلتان (X_1Y_1) متكاملتين من الرتبة الأولى كل على حدة، والبواقي الناجمة عن تقديم العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر، لذا تحقيق التكامل المشترك بين المتغيرين يجب توفير الشرط التالي. ويلاحظ أن (U_t) متمثلاً الحد العشوائي يقيس انحراف العلاقة المقدرة في الأجل القصير عن اتجاهها التوازني في الأجل الطويل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومما سبق نجد أن التكامل المشترك هو التعبير الإحصائي لعلاقة التوازن طويلة الأجل. فلو أن هناك متغيرين يتصفان بخاصية التكامل المشترك فإن العلاقة بينهما تكون متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل، بالرغم من إمكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الأجل القصير. ولإجراء هذا الاختبار يجب أن تكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة جميعها متكاملة من نفس الرتبة، فلقد أشارت نتائج اختبارات استقرار البيانات إلى أن جميع متغيرات الدراسة قد استقرت عند الفرق الثاني، مما يعني تكاملها من الدرجة الثانية، أي أن هناك احتمالية لوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. ويعتمد اختبار التكامل المشترك على الفرض الصفري القائل بوجود (r) أو أقل من متجهات التكامل المشترك، وقد طور جوهانسن اختبارين إحصائيين لفحص التكامل المشترك بين مجموعة من المتغيرات، وهما كالتالي:

(1) Trace Test:

$$\lambda_{Trace}(r) = -T \sum_{r+1}^{P} \ln(1 - \lambda_i) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

(2) Maximal Eigen Value Test:

$$\lambda_{max}^{(r, r+1)} = -T \ln(1 - \lambda_{r+1}) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث:

T: عدد المشاهدات.

P: عدد المتغيرات.

λ: القيم المقدرة لخصائص الجذور (قيم إيجن المحسوبة).

R: عدد متجهات التكامل المشترك.

اختبار السببية (Granger Causality Test):

الطريقة الأكثر شيوعا لاختبار العلاقة السببية بين المتغيرين هو اختبار جرانجر للسببية التي اقترحها جرانجر (١٩٦٩). يشير جرا نجر إلى أن وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل، وبالتالي نستنتج أن عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني عدم وجود علاقة سببية بينهما، وطبقاً لجرانجر إذا كان لدينا سلسلتان زمنيتان تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن، وبناء على ما سبق يتطلب الاختبار تقدير معادلات الانحدار الذاتي التالية:

$$X_t = \sum_{i=1}^{n} \propto iYt - i + \sum_{j=1}^{n} \beta jXt - j + \mu 1t \ldots\ldots\ldots (3)$$

$$Y_t = \sum_{i=1}^{m} \lambda i\, Yt - 1 + \sum_{j=1}^{m} \delta j\, Xt - j + \mu 2t \ldots\ldots\ldots (4)$$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث يفترض أن μ1t وμ2t هي غير مرتبطات مع بعضهم، سببية جرانجر تعني إن لتباطئ المتغير Y تأثير على X بشكل ملحوظ في المعادلة رقم ٣ كما ان لتباطئ المتغيرX تأثيرعلى Y بشكل ملحوظ في المعادلة رقم ٤. بعبارة أخرى، يمكن للباحثين اختبار ما إذا كان كل من $\Sigma\alpha i$ و$\Sigma\lambda j$ تختلف عن الصفر باستخدام اختبار F، عند رفض فرضية العدم بأن كل من $\Sigma\alpha i$ و$\Sigma\lambda j$ كلاهما تختلف عن الصفر، فإن هذا يبين وجود علاقة سببية بين X و Y.

تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression):

يعتبر نموذج تحليل الانحدار المتعدد من أكثر أدوات التحليل الإحصائي استخداماً، ويهتم نموذج الانحدار المتعدد بتقدير الأثر بين متغير كمي، وهو المتغير التابع، وعدة متغيرات كمية أخرى، وهي المتغيرات المستقلة. وينتج عن هذا النموذج معادلة إحصائية خطية يمكن استخدامها لتفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة أو تقدير قيمة المتغير التابع عند معرفة قيمة المتغيرات المستقلة.

ويهتم تحليل الانحدار الخطي المتعدد بدراسة وتحليل أثر عدة متغيرات مستقلة على متغير تابع. وعند استخدام أكثر من متغير مستقل لتفسير التباين في المتغير التابع فنحن نحاول زيادة درجة التفسير، ولذلك كلما كانت المتغيرات المستقلة المستخدمة في قياس الانحدار المتعدد ذات ارتباط قوي مع المتغير التابع، كلما زادت درجة التفسير، والعكس صحيح. لذا عند اختيار المتغيرات المستقلة يجب أن تتوفر لدينا درجة كافية من المعرفة مما يوحي بوجود ذلك الارتباط، كما يجب ملاحظة أن كل متغير مستقل وإن كان ضمن مجموعة المتغيرات إلا أنه يعمل بصورة غير تامة، بمعنى أن لا يقدم التفسير بشكل دقيق لوجود عوامل كثيرة يمكن أن تلعب دور في ذلك منها علاقة متغير مستقل بآخر، وارتباط ذلك بدرجة التفسير، لذا في حالة وجود تلك العلاقة فإن ما يفسره ذلك المتغير يحدث نتيجة لكونه متغير مستخدم في المعادلة بالإضافة لوجود عامل آخر ساهم في ذلك التفسير، ويتمثل في علاقة ذلك المتغير مع متغير مستقل أو أكثر من متغير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نموذج الدراسة :

$$Lninf=\beta 1Lnopen+\beta 2LnGdp+\beta 3Lnpop+u\ldots\ldots\ldots(5)$$

المتغير التابع :
حيث Lninf: معدل التضخم
المتغيرات المستقلة :
Lnopen : الانفتاح التجاري
LnGdp : الناتج المحلي الإجمالي للفرد
Lnpop : معدل نمو السكان
u_i : المتغير العشوائي

اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة :

ومن أجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام كل من اختبار ديكي فولرو فيلبس بيرون وذلك للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية حيث أن عدم استقرارية السلاسل الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار مزيفة غير حقيقية، وبالتالي تم إجراء الاختبارين لمتغيرات الدراسة عند المستوى وتبين من خلال النتائج في الجدول (٤) إن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، حيث أن قيمة المعنوية لكلا الاختبارين أكبر من ٥%، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية)، وبالتالي لابد من أخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد أخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر وفيليبس بيرو) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت أقل من ٥% لكلا الاختبارين، وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة أي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة وهذا يشير إلى أن تأثير كافة الصدمات المؤقتة سوف يتلاشى مع الزمن في المدى الطويل خاصة أن اختبار فيلبس بيرون يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء العشوائية واشمل من اختبار (ديكي فولر) وبالتالي البيانات أصبحت جاهزة للتحليل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٤) اختبار فيليبس بيرن (PP)واختبار ديكي فولر المطور(ADF)

المتغير		ADF	PP	النتيجة
Lngdp	المستوى	0.3587	-0.941185	غير مستقرة
	الفرق الأول	0.0043	-6.826799	مستقرة
Lninf	المستوى	0.0972	-0.346711	غير مستقرة
	الفرق الأول	0.0454	-5.642273	مستقرة
Lnopen	المستوى	0.0602	-0.346711	غير مستقرة
	الفرق الأول	0.0003	-5.642273	مستقرة
Lnpop	المستوى	0.0998	-0.346711	غير مستقرة
	الفرق الأول	0.0426	-5.642273	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحث - مخرجات برمجية E-Views

وللتأكد ما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو لا قام الباحث باختبار درجة تكامل البواقي ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (٥) نتائج اختبار سكون البواقي

المتغيرات	المستوى		
	التباطؤ	ADF	PP
Z=resid	4	***٠.٠٠٠٠	***٠.٠٠٠٠

***، **، *، تشير إلى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية ١%، ٥% و١٠% على التوالي.
المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.
من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (٥) تبين أن البواقي تتسم بالسكون.

نتائج اختبار التكامل المشترك (Co-Integration Test) :

تشير نتائج الجدول (٦) إلى وجود علاقتين تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وبمعنوية (5%)، وذلك حسب (Max Eigen Value Test), (Trace Test) ولذلك نرفض الفرضية العدمية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) والدالة على وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية (0.05) وبالتالي فإن نتائج اختبار التكامل المشترك تشير إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة أي أنها تظهر سلوكاً متشابهاً في المدى الطويل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٦) اختبار التكامل المشترك

		Date: 09/03/17 Time: 11:25		
		Sample (adjusted): 1982 2016		
	Included observations: 27 after adjustments			
		Series: LNPOP LNGDP LNINF LNOPEN		
	Lags interval (in first differences): 1 to 1			
	0.05	Trace		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.0000	47.85613	92.11524	0.889217	None *
0.0225	29.79707	32.71025	0.591793	At most 1 *
0.4117	15.49471	8.518755	0.236650	At most 2
0.2679	3.841466	1.227705	0.044452	At most 3
Trace test indicates 2 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
	**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values			
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
	0.05	Max-Eigen		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.0000	27.58434	59.40500	0.889217	None *
0.0179	21.13162	24.19149	0.591793	At most 1 *
0.4553	14.26460	7.291050	0.236650	At most 2
0.2679	3.841466	1.227705	0.044452	At most 3
Max-eigenvalue test indicates 2 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
	**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values			
Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):				

المصدر: من إعداد الباحث – مخرجات برمجية E-Views.

تشير قيمة كل من Eigen وTrace إلى وجود علاقةتينتكامل مشترك عند مستوى المعنوية 5%.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتائج اختبار العلاقة السببية :

يبين جدول رقم (٧) نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، حيث نختبر الفرضية العدمية التي تنص على أن أحد المتغيرين لا يسبب الآخر، وبناء على قيمة الـP-Value يتم رفض أو قبول الفرضية العدمية، حيث يتبين من النتائج ومن خلال قيمة الـp-value أن هناك علاقة سببية وباتجاه واحد من معدل التضخم إلى معدل النمو السكاني حيث بلغت قيمة الـ(0.0211) p-value وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على أن معدل التضخم لا يسبب معدل النمو السكاني وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن معدل التضخم يسبب معدل النمو السكاني، كما يتبين من النتائج ومن خلال قيمة الـp-value أن هناك علاقة سببية وباتجاه واحد من الانفتاح التجاري إلى معدل التضخم حيث بلغت قيمة الـ p-value(0.0442) وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على أن الانفتاح التجاري لا يسبب معدل التضخم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن الانفتاح التجاري يسبب معدل التضخم، كما يظهر من الجدول (٧) ومن خلال قيمة الـp-value أنه لا يوجد علاقة سببية بين باقي المتغيرات.

جدول (٧) نتائج العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة (Granger Causality)

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 09/03/17 Time: 11:27			
	Sample: 1980 2016		
Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.0211	4.62407	27	LNINF does not Granger Cause LNPOP
0.3546	1.08706		LNPOP does not Granger Cause LNINF
0.0442	3.60607	27	LNOPEN does not Granger Cause LNINF
0.6818	0.38981		LNINF does not Granger Cause LNOPEN

المصدر: من إعداد الباحث - مخرجات برمجية E-Views.

نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression):

قبل إجراء الانحدار لا بد من إجراء الاختبارات القبلية من أجل الحصول على نتائج حقيقة وليس نتائج مزيفة مثل اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات، بحيث إذا كانت البيانات غير موزعة طبيعياً فإن نتائج التحليل تكون غير دقيقة ولا يمكن الاعتماد عليها، إضافة إلى اختبار الارتباط الذاتي واختبار تجانس التباين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختبار التوزيع الطبيعي:

تم استخدام اختبار (Jarque-Bera test) لاختبار مدى اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي حيث تتبع البيانات التوزيع الطبيعي عندما تكون القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (٥%) ويوضح الجدول (٨) نتائج الاختبار:

جدول (٨) نتيجة اختبار (Jarque-Bera) حول أتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي

النتيجة	Probability	Jarque-Bera	Variable
طبيعي	0.314567	2.313115	Lninf
طبيعي	0.218126	3.045675	Lngdp
طبيعي	0.135442	4.001242	Lnopen
طبيعي	0.132940	4.035710	Lnpop

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة مستوى الدلالة لكل المتغيرات المدروسة أكبر من القيمة ٠.٠٥، أي أنه عند مستوى الثقة ٩٥% لا توجد فروق دالة إحصائياً في توزيع قيم كل المتغيرات عن التوزيع الطبيعي، وبالتالي تقبل فرضية العدم والتي تقول أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وترفض الفرضية البديلة التي تقول أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

اختبار الارتباط الذاتي :

تم استخدام اختبار Breusch-Godfrey للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء ويتضح من النتائج في جدول(٩) ومن خلال قيمة الاحتمالية والتي كانت أكبر من ٥% عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء حيث يتم قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

جدول (٩) نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation		Probability
F-statistic	1.4532	0.3532
Obs-R-square	3.4532	0.1452

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختبار تجانس التباين للأخطاء:

تم استخدم اختبار Breusch-Pagan-Godfrey، حيث يتبين من النتائج في الجدول رقم(١٠) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت أكبر من ٥% إلى قبول الفرضية العدمية التي تنص على تجانس التباين للأخطاء.

جدول (١٠) نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
0.2075	Prob. F(3,29)	1.614640	F-statistic
0.1932	Prob. Chi-Square(3)	4.723135	Obs*R-squared
0.3110	Prob. Chi-Square(3)	3.576583	Scaled explained SS
		Test Equation:	
		Dependent Variable: RESID^2	
		Method: Least Squares	
		Date: 09/03/17 Time: 13:47	
		Sample: 1980 2016	

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة :

تم حساب معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة حيث يتبين من النتائج في الجدول رقم(١١) عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة وبالتالي أصبحت البيانات جاهزة للتحليل.

جدول(١١) نتائج اختبار الارتباط بين المتغيرات المستقلة

LNOPEN	LNGDP	LNPOP	
0.25	0.20	1	LNPOP
-0.10	1		LNGDP
1			LNOPEN

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

فرضيات الدراسة :

H_{01}: عدم وجود أثر للانفتاح التجاري على معدل التضخم

H_{02}: عدم وجود أثر لمعدل النمو السكاني على معدل التضخم

H_{03}: عدم وجود أثر للناتج المحلي الإجمالي على معدل التضخم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتائج الانحدار المتعدد :

يبين الجدول رقم (١٢) نتائج الانحدار للمتغيرات المستقلة (معدل نمو السكان، الناتج المحلي للفرد، الانفتاح التجاري) على معدل التضخم، ويتضح من النتائج وجود اثر إيجابي وذو دلالة إحصائية للانفتاح التجاري على معدل التضخم، اذ بلغت قيمة الـβ5.628512وبمعنوية أقل من ١% وبالتالي فإن زياد الانفتاح التجاري بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة معدل التضخم بمقدار (5.6285) مع ثبات العوامل الأخرى، وبالتالي نرفض فرضية العدمH_{01} التي تنص على عدم وجود أثر للانفتاح التجاري على معدل التضخم، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر للانفتاح التجاري على معدل التضخم، كما يظهر من النتائج وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية لمعدل النمو السكاني على معدل التضخم، اذ بلغت قيمة الـβ0.672017 وبمعنوية أقل من ٥% وبالتالي فإن زياد معدل النمو السكاني بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة معدل التضخم بمقدار (0.672017) مع ثبات العوامل الأخرى، وبالتالي نرفض فرضية العدمH_{02} التي تنص على عدم وجود أثر لمعدل النمو السكاني على معدل التضخم، وقبول الفرضية البديلة بوجوداً لمعدل النمو السكاني على معدل التضخم أما متغير الناتج المحلي للفرد فكان أثره غير معنوي اذ بلغت قيمة المعنوية 0.4385 وهي أكبر من ٥% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية H_{03} التي تنص على أنه لا يوجد أثر للناتج المحلي الإجمالي على معدل التضخم، ومن خلال قيمة R^2=0.64 يتبين أن 0.63 من التغيرات في معدل التضخم سببها الانفتاح التجاري ومعدل نمو السكان، كما يتبين من خلال قيمة الـF (17.47975) ومعنويتها (0.000001) أن النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

جدول (١٢) نتائج تحليل الانحدار المتعدد

		Dependent Variable: LNINF		
		Method: Least Squares		
		Date: 09/03/17 Time: 11:18		
		Sample (adjusted): 1980 2016		
	Included observations: 33 after adjustments			
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0101	-2.752288	7.876505	-21.67841	C
0.4385	-0.785537	0.892080	-0.700762	LNGDP
0.0000	5.880057	0.957221	5.628512	LNOPEN
0.0455	2.089697	0.321586	0.672017	LNPOP
17.47975	F-statistic		0.643906	R-squared
0.000001	Prob(F-statistic)		0.607069	Adjusted R-squared

المصدر: من إعداد الباحث – مخرجات برمجية E-Views.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج :

تبين من خلال النتائج ما يلي:

- إن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، حيث ان قيمة المعنوية لكلا الاختبارين أكبر من ٥%، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية)، وبالتالي لابد من أخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر وفيليبس بيرو) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت أقل من ٥% لكلا الاختبارين، وبالتالي السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة.
- وجود علاقتين تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وبمعنوية (5%)، وذلك حسب (Max Eigen Value Test), (Trace Test) ولذلك نرفض الفرضية العدمية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) والدالة على وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية (0.05) وبالتالي فإن نتائج اختبار التكامل المشترك تشير إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة أي أنها تظهر سلوكاً متشابهاً في المدى الطويل.
- يتبين من النتائج ومن خلال قيمة الـp-value أن هناك علاقة سببية وباتجاه واحد من معدل التضخم إلى معدل النمو السكاني حيث بلغت قيمة الـ(0.0211)p-value.
- كما يتبين من النتائج ومن خلال قيمة الـp-value أن هناك علاقة سببية وباتجاه واحد من الانفتاح التجاري إلى معدل التضخم حيث بلغت قيمة الـ(0.0442)p-value .
- كما يظهر من النتائج ومن خلال قيمة الـp-value أنه لا يوجد علاقة سببية بين باقي المتغيرات.
- يتضح من النتائج الانحدار وجود اثر إيجابي وذو دلالة إحصائية للانفتاح التجاري على معدل التضخم، اذ بلغت قيمة الـβ5.628512وبمعنوية اقل من ١% وبالتالي فإن زياد الانفتاح التجاري بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة معدل التضخم بمقدار (5.6285) مع ثبات العوامل الأخرى، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر للانفتاح التجاري على معدل التضخم، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر للانفتاح التجاري على معدل التضخم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- كما يظهر من النتائج وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية لمعدل النمو السكاني على معدل التضخم، إذ بلغت قيمة الـβ0.672017 وبمعنوية أقل من ٥% وبالتالي فإن زياد معدل النمو السكاني بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة معدل التضخم بمقدار (0.672017) مع ثبات العوامل الأخرى، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر لمعدل النمو السكاني على معدل التضخم، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر لمعدل النمو السكاني على معدل التضخم.
- أما متغير الناتج المحلي للفرد فكان اثره غير معنوي اذ بلغت قيمة المعنوية 0.4385 وهي اكبر من ٥% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص على أنه لا يوجد أثر للناتج المحلي الإجمالي على معدل التضخم.
- ومن خلال قيمة R^2=0.64 يتبين إن 0.64 من التغيرات في معدل التضخم سببها الانفتاح التجاري ومعدل نمو السكان، كما تبين من خلال قيمة الـF ومعنويتها أن النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات

١- تفعيل دور الاتفاقيات التجارية الدولية وتشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي وفتح أسواق جديدة وإشراك القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية، وتهيئة البنية التحتية للمستثمرين وتخفيض الإجراءات القانونية.

٢- تخفيض الرسوم الضريبية والجمركية من أجل تحفيز المستثمرين الأجانب والمحليين على الاستثمار في المجالات والقطاعات التي تعمل على دفع عجلة النمو الاقتصادي من اجل خفض المستوردات وزيادة الصادرات وإعطاء القطاع الصناعي أهمية بهدف تحسين نوعية المنتجات الأردنية حتى تنافس المنتجات الأجنبية ومواصفات عالمية.

٣- تبني سياسة إحلال السلع المحلية مكان السلع الأجنبية على أن تكون السلع المحلية ذات جودة ومواصفات عالية.

٤- تبني سياسات اقتصادية صحيحة حتى تنهض بالقطاعات الاقتصادية الإنتاجية والصناعية وذلك من أجل استغلال الموارد المتاحة وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

٥- من خلال النتائج يتبين أن زيادة الانفتاح بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة التضخم بمقدار (٥.٦٢٨٥) وذلك بسبب زيادة تكلفة المستوردات من المواد الخام على المنتجين وهذا ينعكس على مستوى الأسعار.

٦- يجب على السلطات النقدية والمالية الوقوف على أسباب الأزمات المالية التي حدثت في السابق لتجنب الأخطاء ورسم سياسات نقدية ومالية قادرة على مواجهة أيه صدمات قد تحدث في المستقبل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

بهلولي، فيصل (٢٠١٢)، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاوروميتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. مجلة الباحث،(١١).

الجنابي، هيل عجمي جميل وارسلان، رمزي ياسين يسع (٢٠٠٩)، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، (ط١)، عمان.

جويد، رائد فاضل (٢٠١٣)، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية. مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، ٥(١٧).

الحاج، طارق (١٩٩٨)، علم الاقتصاد ونظرياته، (ط١)، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

الحسامي، نائل (٢٠١٠)، السياسة النقدية وسياسات أسعار الفائدة والصرف الأجنبي في الأردن، المرصد الاقتصادي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

حواس، امين والشربجي، مجدي ورشيد، يوسفي (٢٠١٤)، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: أدلة تجريبية من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية.

خربوش، مصطفى، (٢٠١٥)، العلاقة بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية،(٧).

خلف، فليح حسن (٢٠٠٦)، النقود والبنوك، (ط١)، عمان: جدارا للكتاب العالمي.

خلف، فليح حسن (٢٠٠٧)، الاقتصاد الكلي، جدارا للكتاب العالمي، (ط١)، عمان.

خميس، موسى (٢٠٠١)، الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على إعادة هيكلة الاقتصاد الأردني، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، عمان، الأردن.

داود، حسام وسليمان، مصطفى والصعيدي، عماد وعقل، خضر والخصاونة، يحيى (٢٠٠١)، مبادئ الاقتصاد الكلي، (ط٢)، عمان:دار المسيرة للنشر.

السحيباني، صالح إبراهيم (٢٠٠٧)، سوق الأسهم والنمو الاقتصادي علاقات الارتباط والسببية، اللقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودي (الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية)، جامعة الملك سعود، الرياض.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشاعر، وهيب (٢٠٠٧)، واقع الاقتصاد الأردني وآفاقه: الاطارالسياسي والاجتماعي، (ط١)، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

الشمري، ناظم محمد نوري (٢٠٠٧)، النقود والمصارف، وزارة التعليم العالي - جامعة الموصل.

صالح، عدنان مناتي (٢٠١٥)، عرض النقود وأثره في التضخم دراسة تحليلية في الاقتصاد العراقي (١٩٩٠ - ٢٠١٣). مجلة دنانير، (٢٦).

طاقة، محمد وآخرون (٢٠٠٩)، أساسيات علم الاقتصاد(الجزئي والكلي)، (ط٢)، عمان:إثراء للنشر والتوزيع.

عبدالعزيز، احمد وزكريا، جاسم والطحان، فراس عبدالجليل (٢٠١١)، العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية.مجلة الإدارة والاقتصاد، (٨٦).

العبدلي، عايد (٢٠٠٥)، تقدير أثر الصادرات علة النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية.مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، ٩(٢٧).

عبدوس، عبدالعزيز (٢٠١١)، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدولة دراسة حالة الجزائر، جامعة تلسمان الجزائر.

عجه، الجبلاني (٢٠٠٧)، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، داد الخلدونية.

عمار، نويوة (٢٠١٣)، اقتصاد دولي،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الحاج الخضر، (ط١).

المساعيد، سليمان وارد، (٢٠٠٨)، أثر الاتفاقيات التجارية الأردنية الأمريكية على نمو الاقتصاد الأردني: دراسة قياسية.المجلة العربية للعلوم الإدارية، ١٥(١)، ٩-٣٦.

مسعود، يوسف يخلف والاصفر، يوسف فرج (٢٠١٤)، تقدير قاعدة تايلور والحد من التضخم في الاقتصاد الليبي للفترة (١٩٩٠- ٢٠١٢). مجلة جامعة الزيتونة،٣(١١).

ملاوي، احمد والعمري، إبراهيم (٢٠١٥)، أثر انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن. مؤتة للبحوث والدراسات سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية،٣٠(١).

ملاوي، احمد والمنسي، مرام ايوب (٢٠١٥)، أثر العوامل الاقتصادية على إنتاجية العمل في الأردن.دراسات العلوم الإدارية، ٤٢(٢).

المومني، رياض والهزيم، نفل (٢٠٠٩)، تأثير التجارة الخارجية على التضخم دراسة تطبيقية على الأردن (١٩٩٢-٢٠٠٦).سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٧(١ب).

وزارة الصناعة والتجارة والتموين، (٢٠١٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً- المراجع الأجنبية:

Adams, J. (1997), Globalization Trade and Environment" Globalization and Environment. **OECD Proceeding**, OECD: Paris.

Alfaro, L. (2001), Inflation Openness and Exchange Rate Regimes: The Quest for Short-term Commitment, Harvard Business School. **Working Paper Series** 02.014.

Aron, J. and Muellbauer (2007), Inflation Dynamics and Trade Openness: Withian Application to South Africa.**Economics Series Working Papers** No. wps/2007-11, University of Oxford, Department of economics,1-41.

Ashra, S. (2002), Inflation and Openness: A Study of Selected Economics. Indian Council for Research on International Economic Relations. **Working Paper**, 84.

Batten (1981), Inflation the Cost-push Myth.**Economic Quarterly Review**, Federal Reserve Bank of ST, Lonis, 20-26.

Berkum, S. V. and Meill, H.V. (2000),The Application of Trade and Growth Theories to Agriculture: A Survey.**The Australian Journal of Agricultural and Resource Economics**, 44(4), 505-542.

Berument, H., Dogan, N. and Tansel, A. (2008), Trade Openness and Inflation Volatility: Evidence from a Selected MENA Countries.**Economic Insight**, 2(2), 1-11.

Blaug, M. (1992), **The Methodology of Economics or how Economists Explain**, (2nd Ed), Cambridge University Press.

Brecher, R. A., Chen, Z. and Choudri, E. U. (2002), Absoluteand Comparative Advantage, Reconsidered: the Pattern of International Trade With Optimal Saving. **Review of International Economics**, 10(4), 645-656.

Brunner, A.D. (2003), The Long-run Effects of Trade on Income and Income Growth.**IMF working paper**wp/03/37. Washington, Dc: IMF Institute.

Czin Kota, M R.,Ronkainen, I. A. and Moffett, M. H. (2005), **International Business**, Mason: Thomson South-Western.

Echekoba, F.N., Kanayo, Adigwe Patrick and Ifeoma,Amakor(2015), Inflation and Growth in Developing countries: the Nigerian Experience.**Journal of Business and Management (IOSR)**, 17(2).

Ehinomen, Christopher and Dasilva, Damilola (2014), Impact of Trade Openness on the Output Growth in the Nigerian Economy. **British Journal of Economics Management and Trade**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Evans, R. W. (2007), Is Openness Inflationary? Imperfect Competition and Monetary market Power. **Working Paper** No 2007. Federal Bank of Dallas, 1.

Ezeala-Harrison, F. (1999), **Theory and Policy of International Competitiveness**, Praeger, Westport, Connecticut.

Figini, Paolo and Santarelli, Enrico (2006), **Openness Economic Reforms and Poverty**.

Fisher, I. (1991), **The Purchasing Power of Money**, (1st ed.), New York: Macmillan.

Friedman, M. (1963), **A Monetary History of the united States**, New Jersey: NBER, Princeton University Press.

Frisch, H. (1983), **Theories of Inflation**, Cambridge: Cambridge University.

Giddens, A. (1990), **The Consequences of Modernity**, Cambridge, UK: Polity Press.

Gujarati, D. and Porter, D. (2009). **Basic Econometrics**, (5th ed.).International Edition, McGraw Hill.

Hanif, M.N. and Batool, I.(2006), Openness and Inflation: A Case Stady of Pakistan.**MPRA Paper**, No10214, 1-8.

Hardouvelis, G. (1992), Monetary Policy Game, Inflationary Bias and Openness. **Journal Of Economic Dynamics and Control**, 16(1), 147-164.

Humphrey(1974), The Quantity Theory of Money: its Historical Origin and Role in Policy Debates.**Economic Review**, Federal Reserve Bank of Richmond,7-14.

IMF (1997), **World Economic Outlook**, May, 1997.

Iyoha, Milton A. (1973), Inflation and Openness in Less Developed Economics A Cross-Country Analysis. **Journal of Economic Development and Cultural Change**, 22(1), 31-38.

Jin, J. (2000), Openness and Growth: an Interpretation of Empirical Evidence from East Asian Countries. **Journal of International Trade and Economic Development: An International and Comparative Review**, 9(1), 5-17.

Kankwende, M. (2004), Globalization and the need for Development Leadership in African Globalization and African Development. **CIDJAP**, Enugu.

Karras, G. (1999), Openness and the Effects of Monetary Poliy. **Journal of International Money and Finance**, 18(1), 13-26.

Keynes, J. M.(1936), **The General Theory of Employment, Interest and Money**, London: Macmillan Publication.

Kilic, Cuneyt (2015), Effects of Globalization on Economic Growth: Panal Data Analysis for Developing Countries. **Economic Lusights-Trade and Challenges**, IV(1).

Krugman, P. (1991), Increasing Returns and Economic. **Geography Journal of Political Economy**, 99(3), 483-499.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Krugman, P.R. (1979), Increasing Returns Monopolistic Competition and International Trade. **Journal of International Economics**, G, 469-479.

Kurihara, Yutaka (2013), International Trade Openness and Inflation in Asia. **Research in World Economy**, 4(1),

Lam, Tri Dung(2015), A Review of Modern International Trade Theories. **American Journal of Economics Finance Management,** 1(6).

Lane, P.R. (1997), Inflation in Open Economies.**Journal of International Economics**,42(1), 327-347.

Malawi, A.I. and Tarawneh, S. (2004), The Effects of Money Growth and Government Expenditures on Inflation: Non-structural Vector Auto Regression (Var) Method.**Abhath al Yarmouk**, 20(3), 237-253.

Marchant, M.A. and Snell, W.M. (1997), **Macroeconomic and International Policy Terms**, the University of Kentucky cooperative Service,USA.

Margan, R. and Katsikeas, C. S. (1997), **Theories of International Trade, Foreign Direct Investment and Firm Internationalization: A Critique Management Decision,** pp,68-78 card: ff Business School, University of Wales, UK, MCB University press.

Martin, R. and Sunley, P. (1998), Slow Convergence? The New Endogeneous Growth Theory and Regional Development.**Economic Geography**, 74, 201-27.

McCulloch, N., Winters, A. and Cierra, X. (2001). **Trade Liberalization and Poverty: A Handbook Center for Economic Policy Research**.

Morgan, R.E. and Katsikeas, C.S. (1997), Theories of International Trade, Foreign Direct Investment and Firm Internationalization: A Critique. **Management Decision**, 35(1/5), 68-78.

Nayyar, Deepak (2015), **Brazilian Journal of Political Economy**, 35(3).

Nelson and Plosser(1982),Trend and random walks in macroeconomic time series. **Journal of Monetary Economics**, 10, 139-162.

Niyongabo, Gilbert (2007), **PolitiquesDouverture Commerciale et Developpemant Economique**.

Phillips and Peron (1988), Testing for unit root in time series regression. **Biometeriku**, 75, 335-346.

Ricardo, D. (1817), **On the Principles of Political Economy and taxation**, Variorum Edition, inp, Sraffa (Ed), Works and Correspondence of David Ricardo, Vol, 1, Cambridge: Cambridge University Press, Retrieved from Retrieved From http://bit.ly/19sfj7g April 22. 2014.

Ricardo, Davvid (1821), **The Principles of Political Economy and Taxation Edition**, London: John Murray.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Rogoff, Kemeth (2006), Impact of Globalization on Monetary Policy, Federal Reserve Bank of Kansas City.**Jockson Hole Conference published Proceedings**, August, pp, 265-305.

Rogoff, K. (1985), Can International Monetary Policy Cooperation By Counterproductive? **Journal of International Economics** ,18,3(4), 99-217.

Romer, D. (1993), Openness and Inflation: Theory and Evidence.**Quarterly Journal of Economics**, 108(4), 869-903.

Sandri, Serena, Alshyab, Nooh and Ghazo, Abdullah(2016), Trade in Goods and Services and its Effect on Economic Growth the Case of Jordan. **Applied Econometrics and International Development**, 2(2).

Seddighi and Lawler (2000), **Econometrics: practicalapproach**,London: Routledge.

Sepenrivand, Aram and Azizi, Jabar (2016), The Effect of Trade Openness on Inflation in D-8 Mamder Countries With an Emphasis on Romer Theory. **Asian Journal of Economic Modelling**, 4(4).

Simorangkir, I.I. (2006), T**he Openness and its Impact to Indonesian Economy: A SVAR Approach,** Center for Central Banking Education and Studies, Bank Indonesia.

Smith, A. (1776), **An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations**, In, R, H, Campbell and A, S, Skinner (Ed), Oxford: Oxford University Press.

Squalli, J. and Wilson, K. (2006), A New Approach to Measuring Trade Openness. **Working Paper Series**, No, 06-07.

Stock and Watson (1989), **New indexes of coincident and leading economic indicators**, MIT press national Bureau of economic research.

Thirlwal, Ap (2000), Trade Liberalization and Economic Growth: Theory and Evidence.**Economic Research Papers** No 63, African Development Bank Cokedlvoire.

Umo, U.J. (2007), **Economics: An African Perspective**, (2nd edition), Lagos: Millennium Text Publishers Ltd.

Vernon, R. (1966), International Investment and International Trade in the Product Life Cycle. **Quarterly Journal of Economics**, 80(2), 190-207.

Vienna, Flores (2016), CUBA: the Last one to the Global Economic Table. **Law and Business Review of the Americas**, 22.

World Trade Organization (2017), https://www.wto.org/english/thewto_e/thewto_ehtm.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com